الفصل الخامس

الصراع العربى الإسرائيلى وحدود الشبكة

«اضطراب عميق متنام.. قد يستمر عقوداً»

لغالبية سنوات حياته، ارتبط ويليام إدى، عن كثب، بالشرق الأوسط. وُلِد بلبنان فى نهاية القرن التاسع عشر لوالدين كانا يعملان بالتبشير، وأبقى على منزل للعائلة هناك وكان يعود إليه بانتظام حتى حينما كان يعمل بالولايات المتحدة. حينما بدأت الحرب العالمية الثانية، تطوع مرة أخرى بفرقة المارينز، التى كان قد التحق بها أثناء انتشارها بأوربا فى الحرب العالمية الأولى، وعمل ضابط استخبارات بشمال إفريقيا والشرق الأوسط. بعد الحرب، عمل كأول وزير مفوض للولايات المتحدة بالمملكة العربية السعودية، ثم عاد إلى واشنطون دى سى ليعمل بوزارة الخارجية. فى أكتوبر عام ١٩٤٧، استقال رسميا من الحكومة احتجاجا منه على دعم الولايات المتحدة المتزايد لإقامة دولة يهودية فى فلسطين، الأمر الذى كان يعارضه بإصرار لا يتزعزع، ثم ذهب للعمل بآرامكو، رئيسا لقسم الأبحاث والاستخبارات بالشركة هناك، هذا على الرغم من أنه ظل على تواصل مع وزارة الخارجية الأمريكية والسى آى إيه.

obeikandl.com

عُرِف عن إدى كتابته الغزيرة للخطابات والتقارير التى كان يرسلها إلى أسرته وأصدقائه ومعارفه المهنيين؛ من ثم، أرسل إدى فى يناير عام ١٩٤٩ تقييمه للحالة القائمة فى الصراع العربى الإسرائيلى إلى الجنرال ألفرد جرونثر قائد رؤساء الأركان المشتركة. وكما كان متوقعا بالاستناد إلى خلفية إدى وآرائه السياسية، جاء جل التقرير ناقدا لإسرائيل، هذا على الرغم من الانتقادات التى وجهها فى أجزاء منه للزعماء العرب والدول العربية. اعتقد أن إقامة إسرائيل «بطريق القوّة» كان «كارثة طويلة الأمد» لم «تحل شيئاً»، و ذلك جزئيا لأنه لم يكن ثمة حدود واضحة معترف بها دولياً للدولة الجديدة. وبدلا من إمكانية السلام، فإن المنطقة «تواجه احتمالا شبه يقينى باضطراب عميق متنامٍ يأتى من جانب إسرائيل قد يستمر عقودا».

ولأسباب عديدة، فإن تقرير إدى، وبخاصة الاقتباس الذى أوردناه، هو تقرير كاشف. مما لا ريب فيه أنه عبّر عن معارضته لإسرائيل بصراحة وعدم مواراة بأكثر مما فعله غالبية زملائه من المتخصصين، لكن آراءه بشكل عام كانت تمثل مشاعر جيل من الخبراء فى المنطقة - بقايا المبشرين والمستشرقين الذين اعتادوا أن يهيمنوا على الشبكة غير الرسمية فى سنواتها المبكرة منذ نهاية الحرب العالمية الأولى وحتى السنوات التى تلت الحرب العالمية الثانية مباشرة. أيضا، فمن الواضح أنه أصاب حينما قال إن الصراع العربى الإسرائيلى سيستمر لعقود. بيد أن المجتزأ الثانى كان يرمز أيضا، وبدون أن يعلم إدى، للأثر الذى كان للصراع أن يمارسه على الشبكة نفسها على مدى العقود التالية. من المؤكد أنه كان ثمة بعض الخلافات بين بعض المشاركين فى الشبكة، أو بين الشبكة و صناع السياسة

والجمهور الأعرض، حول الطبيعة المحددة لهواجس أمن الولايات المتحدة القومى بالشرق الأوسط، وبخصوص الدور الذى يمكن للإسلام أن يلعبه فى العلاقات الأمريكية/ شرق الأوسطية، وحول مدى تهديد الحركات القومية لمصالح الولايات المتحدة بالمنطقة، وإزاء ما إن كان ينبغى احتواء التغير الثورى بالمنطقة أم تشجيعه. بيد أن تلك الخلافات كانت محدودة، ونادرا ما تصاعدت إلى مستوى تحدى قدرة أعضاء الشبكة ومرجعيتهم بصفتهم من يقومون بتفسير الشرق الأوسط للجماهير الأمريكية. على أن هذه لم تكن الحالة بالنسبة للصراع العربى/ الإسرائيلى الذى كانت شرائح معينة من الجمهور الأمريكى، ومن المستويات العليا لصناع القرار والمستشارين السياسيين النافذين، كانت تُكِنّ مشاعر جد قوية إزاءه. جعلت هذه الحقيقة بمفردها، هذه القضية أكثر تحديا بأساليب عديدة للأكاديميين، ورجال الأعمال، والمسئولين الحكوميين والصحفيين، ممن كانوا مسئولين عن إيجاد إطار مرجعى للمعنى يُمكن للأمريكيين من خلاله فهم الشرق الأوسط ودور بلدهم هناك.

ثمة اختلاف طفيف بين هذا الفصل وسابقيه، من حيث إنه لا يقتصر فقط على تفحص كيفية اتساق قضية بعينها - الصراع العربى/ الإسرائيلى/ الفلسطينى - مع إطار الأفكار الذى كان آخذا فى التطور والذى من خلاله تخيل أعضاء الشبكة عبر/ الدولية غير الرسمية من المتخصصين الشرق الأوسط ما بين عامى ١٩١٨ و١٩٦٨، بل إنه أيضا لأنه يتفحص بعض التحديات الداخلية جد الواقعية بالنسبة للشبكة وللآراء التى كانت تدعو لها وتنشرها. منذ الحرب العالمية الأولى وحتى أواسط الثلاثينيات كان الاهتمام بالصراع المتنامى فى فلسطين يحدث على فترات متباعدة، وكان غالبية التحليل يصدر عن مسئولين حكوميين فى أوقات الأزمات، أو عن معلقين موالين للصهيونية، أو عن متخصصين بريطانيين كانوا أكثر تورطا فى القضية بسبب اضطلاع بريطانيا بمهمة الانتداب على فلسطين بناء على قرار عصبة الأمم. ومثلما كان المشاركون فى الشبكة قد كرسوا اهتماما أكبر بالقضية

ابتداء من أواخر الثلاثينيات، فقد قاوم كثير من المهتمين بشئون الشرق الأدنى والمستشرقين داخل الحكومة وخارجها التوسع فى الوجود اليهودى بفلسطين، وبموقفهم هذا، وجدوا أنفسهم فى صراع مع المستويات العليا من صناع السياسة، والمستشارين المقربين منهم، ومع المواطنين العاديين المؤيدين للصهاينة، صراع أسماه البعض فيما بعد «المعركة على فلسطين». مثّلت قرارات الرئيس ترومان الداعمة لإقامة دولة يهودية جديدة والاعتراف بها هزيمة لاذعة لشرائح الشبكة تلك، وكشفت فى نهاية الأربعينيات، عن حدود تأثيرها حينما غدت شرائح من الجمهور نافذة سياسياً مهتمة بشئون الشرق الأوسط. بيد أنه، فقد ترك للجيل الأصغر من المتخصصين الذين وصل معظمهم إلى سن الرشد مهنياً بعد عام ١٩٤٨، أن يحاولوا التغلب على تلك الهزيمة، ويعيدوا تأسيس مرجعية الشبكة غير الرسمية من خلال القبول بحقيقة وجود إسرائيل، والسعى إلى إدارة الصراع العربى/ الإسرائيلى/ الفلسطينى بمزيد من الحنكة طوال الخمسينيات. كانت الرغبة الحثيثة لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين مركزية فى إطار المعنى البازغ للشبكة غير الرسمية، تلك المشكلة التى حددها كثير من المشاركين بصفتها أكثر قضية مفردة تعمل على زعزعة المنطقة. لكن تلك المجهودات قوبلت بالفشل طوال الستينيات فيما تورطت الولايات المتحدة بشكل كامل فى سباق التسلح العربى الإسرائيلى المتصاعد الذى كان أيضا يعكس تنافسات الحرب الباردة، وفيما طور الفلسطينيون قُوى سياسية فاعلة كان لابد من أخذها فى الحسبان، واعتُبر الفلسطينيون فى حد ذاتهم لاعبين مهمين فى حلبة الصراع. جعلت حرب ١٩٦٧ الفشل بشأن هذه القضية كاملا لأنها سلطت الضوء على عدم قدرة المتخصصين التوافق حول هذا الصراع وكشفت عن التصدعات العميقة داخل الشبكة نفسها.

تخيل فلسطين يهودية:

على الرغم من الأهمية التى اكتسبها الاهتمام بالصراع العربى فى فلسطين بين

الحرب العالمية الأولى ونهاية الثلاثينيات، إلا أنه كان اهتماما عرضيا. كان المشاركون الأوائل فى شبكة المتخصصين غير الرسمية البازغة قد حددوا الجدل حول تلك القضية جزئيا منذ البداية. بيد أن أصوات مجموعة من السياسيين وصناع السياسة وأعداد من النشطاء الآخرين كان لها ثقل أكبر فى ذلك الجدل، وكان الكثير من هؤلاء قد عبروا عن آرائهم لصالح إقامة دولة يهودية فى فلسطين. وهكذا، ومنذ المراحل الأولى لتدخل الولايات المتحدة واهتمامها بتلك القضية، كان ثمة قيود لا يستهان بها على قدرة الشبكة البازغة على ممارسة سلطتها ومرجعيتها، وعلى الحفاظ على صدقيتها فيما يتعلق بتلك القضية. نبدأ بنقاش موجز للجهود التى بذلها تنظيم Inquiry، ولجنة كينج/ كراين وقسم الشرق الأدنى التابع لوزارة الخارجية لمحاولة فهم هذه القضية وشرحها، هذا مع العلم بأن Inquiry وكينج/ كراين كانا يعارضان محاولات الصهاينة. ثم ننتقل بؤرة النقاش بعد ذلك للنشطاء اليهود من بريطانيا والولايات المتحدة الذين عملوا بأسلوب استباقى طوال العشرينيات والثلاثينيات لممارسة الضغوط على الشخصيات السياسية البارزة المؤثرة وعلى صناع السياسة من أجل تخيل دولة يهودية مستقبلية فى فلسطين. ركز هؤلاء الناشطون اهتمامهم على تطوير وضع المنطقة كأرضٍ مقدسة لها أهميتها للمسيحيين واليهود والمسلمين، مؤكدين على دور اليهودية التاريخى فى الحضارة اليهودية/ المسيحية. استند هؤلاء النشطاء الصهاينة أيضا إلى الحس الثابت والمتطور للمعرفة والرسالة المقدسة والعلمانية التى عملت على تحديد إطار المعنى الأوسع الذى من خلاله تخيل أمريكيون كثيرون الشرق الأوسط. بيد أن خلف كل هذا كان ثمة قلق متنامٍ من قِبل هؤلاء الذين كانوا يدعمون إنشاء دولة يهودية فى فلسطين والمعارضين لها من مستويات العنف المتصاعدة فى المنطقة.

جذبت التوترات المتنامية فى فلسطين اهتمام صناع السياسة، والمتخصصين القلائل الذين كانوا موجودين وقتئذ والمراقبين المهتمين فى السنوات التى أعقبت

الحرب العالمية الأولى، وأشارت على الفور إلى بعض المشاكل المهمة المحتملة للولايات المتحدة. حينما طلب الرئيس ويلسون فى أبريل عام ١٩١٧ إعلان الحرب، استثنى بوضوح الإمبراطورية العثمانية التى كانت حليفا لألمانيا فى محاولة منه لحماية مصالح رجال الأعمال والمُبشرين ورجال البر الأمريكيين فى أنحاء الشرق الأوسط. بدأت بريطانيا، فى غضون أسابيع، العمل من خلال اليهود ذوى الارتباطات القوية من أمثال لويس براندير- القاضى بالمحكمة العليا ورئيس المنطقة الصهيونية بأمريكا وأحد أصدقاء ويلسون المقربين - لضمان قبول الرئيس وإذعانه قبل إعلان وعد بلفور فى نوفمبر ١٩١٧ الذى لم يقتصر على دعم إنشاء وطن قومى «للشعب» اليهودى بفلسطين بل أيضا ألزم البريطانيين باستخدام أفضل جهودهم لتيسير إنجاز هذا الهدف مع عدم المساس بالحقوق المدنية والدينية للجاليات غير اليهودية فى فلسطين أو بالحقوق والأوضاع السياسية التى يتمتع بها اليهود فى أى بلد آخر. بيد أنه ، وبعد شهرين فقط، بدأ ويلسون فى التعبير عن فكرة الحق فى تقرير المصير، تلك الفكرة التى وجدت قبولا من كثير من العرب الساعين للاستقلال فيما كانوا يتطلعون إلى المستقبل بعد الحرب وبعد زوال الإمبراطورية العثمانية، لكنها أيضا بدت وأنها فكرة تتعارض مع دعم الولايات المتحدة لوعد بلفور. علاوة على ذلك، فقد عبر أعضاء من جماعة المبشرين الأمريكيين بالشرق الأوسط، والذين كان بعضهم أيضا أصدقاء مقربين من الرئيس، عبروا بوضوح عن دعمهم لاستقلال البلاد العربية فى عامى ١٩١٨ و١٩١٩. وهكذا، ففيما كانت الحرب العالمية الأولى تقترب من نهايتها كان يجرى رسم خطوط المعارك على مستقبل فلسطين.

وكما كان الحال بالنسبة للأوجه الأخرى للعلاقات الأمريكية شرق الأوسطية فى زمن الحرب العالمية الأولى، كان يعوق جهود تطوير فهم شامل للقضية الفلسطينية ولحل التوترات التى اتسمت بها مقاربة الولايات المتحدة لها، كان يعوقها الغياب

العام للمعرفة المتخصصة حول المنطقة. اتسم عمل Inquiry، تلك المجموعة التى كانت أول من تعاطى فعلا مع المشكلة، بملمحين رئيسيين. أولا، ومثل بقية أعمال Inquiry عن الشرق الأوسط، كانت تقاريرها عن فلسطين معيبة. أتى أحد تقاريرها عن تاريخ الحركة الصهيونية وآثارها سيئا بدرجة استدعى معها نقداً موسعاً من دايفيد هنتر ميلر، وكان محاميا مشهورا فى أوائل الأربعينيات من العمر، وتخصص فى المسائل المالية والقانون الدولى، وكان قد تم تعيينه فى Iuquiry لمتابعة شئون التنظيم المالية وأيضا لأنه كان يتمتع بقدرة كتابية لافتة. رأى ميلر أن التقرير «كان قاصرا تماماً من جميع أوجهه ولا يمكن اعتباره سوى مادة لعمل تقرير آخر فى المستقبل»، ثم مضى يقيّم، ليس فقط محتوى التقرير (أو عدم وجود محتوى له) بل أيضا بنيته الأساسية وأسلوب كتابة كل فقرة على حدة. ثانيا، افترض التقرير مسبقاً نتيجة محددة للصراع حيث إنه ووفقا للمؤرخ لورانس جلفلاند، فإن جميع التقارير، تقريبا، التى تعاطت مع فلسطين بأى أسلوب ذى معنى، افترضت قيام دولة يهودية من شكل ما بل إن حتى التقارير التى طالبت بتحكم دولى فى المنطقة بعد انتهاء الحرب أشارت إلى قيام «دولة صهيونية» فى فلسطين. أما لجنة كينج / كراين، فقد أظهرت فهما للصراع على فلسطين يحمل قدرا من ظلال الفروق والاقتراحات، وذلك، جزئيا، لأن عضويها قضيا بالفعل أسبوعين بفلسطين وتحدثا مباشرة إلى بعض المعنيين من الجانبين. وفى تقريرهما النهائى، ضمّن عضوا اللجنة عدة صفحات عن القضية تفحصا فيها مقترحات العرب واليهود معا. وفى النهاية، أوصيا بتقليص كبير للمُخطّطات اليهودية للمنطقة إذ تبين لهما أثناء «مؤتمر للجنة مع ممثلين يهود أن الصهاينة كانوا يتطلعون لشبه اقتلاع كامل لجميع سكان فلسطين من غير اليهود من خلال أشكال مختلفة لشراء الأراضى والممتلكات». أعلن كينج وكراين أن مثل تلك السياسة تعدّ انتهاكا للمقتضيات التى جاءت بوعد بلفور الخاصة بالحفاظ على حقوق سكان فلسطين غير

اليهود، كما أنها تتناقض مع تأكيدات الرئيس ويلسون بأنه ينبغي حل تلك المشاكل واتفاق جميع الأطراف المعنية حولها. وفي النهاية، أومأ كينج وكراين إلى المشاكل التي ستحدث في فلسطين وبيّنا أن العنف يُتيح الوسيلة الوحيدة لتحقيق طموحات الصهاينة في فلسطين وذلك لأن المعارضة العربية كانت «بالغة الزخم ولا يمكن التغاضي عنها أو الاستخفاف بها بسهولة».

بحلول عام ١٩٢٢، غدت فلسطين مرة أخرى موضوعا للنقاش السياسي القومي فيما كان مجلسا الكونجرس يدرسان إصدار قرارات تعبر عن الدعم لوعد بلفور. كان الكونجرس قد تناول هذه القضية للمرة الأولى في عام ١٩١٩، حينما، ووفقا للمؤرخ دايفيد شونباوم «أعلن حوالي ثلاثمائة عضو عن دعمهم لوعد بلفور». في عام ١٩٢٢، التقى ممثلون للمنظمة الصهيونية بأمريكا في مساتشوستس ونيويورك السناتور هنري كابوت لودج، وعضو مجلس النواب هاميلتون فيش وطلبوا من كل منهما تبني قرارات للمجلس تنص رسميا على دعم الولايات المتحدة لوعد بلفور. عمل كل من لودج وفيش قبل إخضاع قراريهما للدارسة على حث وزارة الخارجية على الموافقة. وكما يبين المؤرخ لورانس دايفيدسون، أجاب تشارلس إيفانز هيوز وزير الخارجية بأنه «لا يمانع مثل هذا القرار، بل إنه ذهب إلى حد اقتراح نصٍّ للقرار». وفي النهاية، تمت الموافقة على القرارين رغم أن هيوز تأكد من أن يحتوي النص النهائي على لفظ «تدعم» بدلا من «تستحسن» لوصف موقف الولايات المتحدة من إقامة وطن قومي لليهود بفلسطين، ثم وقّع الرئيس وارن هاردينج القرار المشترك في سبتمبر ١٩٢٢ .

ربما بدا نص هيوز بأن وزارة الخارجية لن تعارض قراري عام ١٩٢٢ دونما أهمية خاصة ظاهريا، لكننا إذا تمعنا فيه نكتشف أنه يتناقض مع ما ظهر وأنه سياسة الولايات المتحدة تجاه فلسطين في أوائل العشرينيات. بمجرد أن قررت عصبة الأمم وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني، كان هاجس مسئولي وزارة

الخارجية الرئيسى هو: توقيع معاهدة مع بريطانيا تضمن حقوق الولايات المتحدة التجارية وتحمى مصالحها القائمة فى المنطقة، الأمر الذى أشار إليه رئيس شئون الشرق الأدنى بوزارة الخارجية، آلن دالاس فى مذكرة بتاريخ مايو ١٩٢٢ على أنه «مسألة محل اهتمام خاص»، ذلك لأنه، ونظرا لأن الولايات المتحدة لم تكن عضوا بعصبة الأمم، لم يكن دالاس وزملاؤه بمكتب شئون الشرق الأدنى متأكدين أن مصالح الولايات المتحدة ستكون بمأمن ضد التهديدات من أى طرف كان، عربيا كان أم يهوديا، أم بريطانيا، بدون وجود معاهدة كتلك. علاوة على ذلك، فبمجرد أن أنيط الانتداب ببريطانيا، اعتبر دالاس وزملاؤه أية قضايا خارج نطاق أمن مصالح الولايات المتحدة فى فلسطين ضمن الاختصاصات الداخلية لسلطة الانتداب، أى أنها شئون بريطانية بحتة. من ثم، ذهب دالاس إلى أنه، وعلى الأقل حتى التوقيع النهائى على مثل تلك المعاهدة (تم التوقيع فى عام ١٩٢٤) «ينبغى على الولايات المتحدة تحاشى أى فعل أو إجراء يدل على دعم لأى من الأطروحات المختلفة حول فلسطين سواء كانت صهيونية، أو معادية للصهيونية، أو عربية».

وعلى حين أن دالاس وزملاءه سعوا للحفاظ على ما اعتبروه تعريفاً تقليديا لمصالح الولايات المتحدة فى فلسطين لا يتضمن اعترافا صريحا بالوجود اليهودى هناك، إلا أنه، وبمنتصف العشرينيات، ظهر مجهود قوى لإقامة قاعدة عريضة لدعم قضية الصهاينة بين صناع السياسة والأشخاص المهتمين بالسياسة والمتبرعين المحتملين فى الولايات المتحدة. كان جهد زمن الحرب الأصلى لكسب مصادقة الولايات المتحدة على وعد بلفور يقوم على فرضية الاعتقاد بأن الدولة اليهودية لا يمكن أن تقوم سوى من خلال انتصار البريطانيين فى الحرب، الذى كان بدوره يتطلب مساعدة الولايات المتحدة. وبعد الحرب، واضطلاع بريطانيا بالانتداب، تزايدت الهجرات اليهودية إلى فلسطين ومعها الحاجة إلى موارد مالية متعاظمة، ودعم سياسى متزايد من الولايات المتحدة للدولة اليهودية المرتقبة. فى العشرينيات

والثلاثينيات تزايدت الحاجة إلى ذلك الدعم فيما تشددت قوانين الهجرة بالولايات المتحدة وتصاعد التمييز [ضد اليهود]في أنحاء أوربا. ربما أوحى صدور قرارات عام ١٩٢٢ بأنه سيكون من السهل نسبيا تحقيق أهداف الدعم تلك إلا أن وجود عوامل أخرى أشارت إلى أن الأمر سيكون أكثر صعوبة. كان أحد المؤشرات المفتاح هو أنه، وبسبب بعض الصراعات الداخلية، تقلصت بحدة عضوية المنظمة الصهيونية في أمريكا من حوالى ١٧٥٠٠٠ عضو لدى نهاية الحرب إلى حوالى ٢٥٠٠٠ عضو بعد ذلك بمجرد عقد واحد، ومثّل تقلص العضوية هذا شبح تراجع الدعم المالي من داخل الولايات المتحدة علاوة على إضعاف القدرة على الضغط على السياسيين وصناع السياسة الأمريكيين. علاوة على ذلك، فلم يكن تأييد كثير من أعضاء الكونجرس لقيام دولة يهودية يعني أن الأمريكيين جميعهم يؤيدون ذلك، فقد كانت معاداة السامية قد ظلت هاجسا بالولايات المتحدة، بل كانت قد تفاقمت في الثلاثينيات [أثناء الكساد العظيم] حينما اعتبر أمريكيون كثيرون، كانت أحوالهم قد تدهورت، أن المهاجرين اليهود بمهاراتهم في مجالات البيزنس كانوا يمثلون تحديا أخر لرفاههم الاقتصادي.

استند الناشطون المؤيدون للصهيونية فيما كانوا يعملون لبناء دعم لقضيتهم بالولايات المتحدة على عدد من التيمات كان الأمريكيون قد بدأوا بالفعل يتخيلون الشرق الأوسط من خلالها. يرى المؤرخ إرڤين أندرسون أنه، بطول العشرينيات، كان قد ظهر تفسيران مؤثران للإنجيل، ساعد كل منهما أهداف الصهاينة في فلسطين. استند أحدهما إلى «النظرة الليبرالية التاريخية / النقدية» التي ترى أنه، وعلى الرغم من أن الإنجيل يتضمن «حقائق لاهوتية عميقة عن الإله المهيمن، والمبادئ الأخلاقية التي ينبغي أن نعيش وفقها» إلا أنه من غير الجائز قراءته بوصفه «تاريخا واقعيا». أما الثاني فكان يُمثل «نظرة أصولية حرْفية / نبوئية ينبغي، وفقها، قراءة الإنجيل على أنه «كلمة الله المعصومة المنزهة عن الخطأ». وعلى

الرغم من أن التفسير الأول لم يلزم أتباعه بدعم المطالب الصهيونية، إلا أنه أشار بالتأكيد إلى أن اليهود كان لهم مكان تاريخى بالأرض المقدسة من ثم، فإن عودتهم إلى فلسطين بدت اقتراحا معقولا، على حين تنبأ التفسير الثانى بـ «المقدم الثانى للمسيح ونهاية الزمان» فى أعقاب عودة اليهود إلى أرض إسرائيل القديمة، ومن ثم تطلَّب دعم مطلب الصهاينة.

ثم عمد، بعد ذلك، الموالون للصهيونية، إلى الجمع بين الرابطة المتقبلة بعامة بين اليهود والأرض المقدسة وبين الرغبة القديمة والتى لم تتوقف عن التطور باطراد لخلاص المنطقة وتغيير وجهها. وفى هذا السياق، قام لينارد شتاين بنشر إحدى أكثر الكتابات تأثيرا وفاعلية دفاعا عن قضية الصهاينة. كان شتاين صهيونيا بريطانيا عمل أثناء معظم سنوات العشرينيات سكرتيرا سياسيا للمنظمة الصهيونية العالمية ومن ثم يُعدّ مثالا جيدا على تنويعة الأصوات الواسعة التى كانت تتحدث عن القضية متجاوزة بكثير الأعضاء المبكرين النمطيين للشبكة غير الرسمية البازغة من المتخصصين. فى مقاله بعنوان «اليهود فى فلسطين» الذى نشره بدورية فورين أفيرز فى إبريل عام ١٩٢٦ وضع شتاين لنفسه أجندة واسعة، حيث أوجز المقال تاريخ الوجود اليهودى بفلسطين وأصول الانتداب البريطانى هناك، ثم مضى يحاول تحديد طبيعة ذلك الانتداب بدقة ويبرز بعض ملامحه التى تميزه عن أنظمة الانتدابات البريطانية والفرنسية الأخرى بالشرق الأوسط، حيث رأى أن ثمة اختلافين حاسمين. أولا، لم تكن ثمة نصوص، أو دلالات أو معايير تشير إلى الوقت الذى ينبغى فيه لذلك الانتداب أن ينتهى وللدولة المستقلة أن تُقام. ثانيا، فى إطار ذلك الانتداب كان يوجد «أماكن مقدسة» لديانات ثلاث، لكن التوجيهات الخاصة بتطبيق التحكم على هذه الأماكن الدينية وإتاحتها كانت ملتبسة فى أفضل الأحوال. وفى مواضع أخرى من المقال، بيّن شتاين ما اعتقد أنه الإنجازات اليهودية الرئيسية بفلسطين والعقبات المهمة التى كانت مازالت باقية. وفى النهاية،

وبنبرات محسوبة، دافع عن التوسع المستمر للوجود اليهودى هناك من خلال إيحائه بأنه بإمكان اليهود والعرب، فى نهاية المطاف، التغلب على عدائهم لبعضهم.

بيد أن أهم ما جاء بمقال شتاين هو الكيفية التى من خلالها عمل على إقناع الآخرين كى يتخيلوا فلسطين يهودية استنادا إلى مدركات الخلاص والتحول الثابتة كى يدافع عن المطلب الصهيونى ويوضحه ويعبر عن رؤية مستقبلية لتعايش سلمى بين اليهود والعرب فى فلسطين، مما لا ريب فيه أن شتاين لم يكن أول من جاء بمثل تلك الأطروحات، لكنه فعل ذلك بأسلوب عرَضَ به فلسطين اليهودية بصفتها امتدادا طبيعيا حديثاً لحضارة غربية فى الشرق الأوسط، حضارة مقدسة وعلمانية فى آن. عقد مقارنة بين «فلسطين غربية» يتحكم فيها اليهود مقابل «فلسطين شرقية» يهيمن عليها العرب بأن نقل الحس بأنه «إذا تم تشجيع [الجزئين] على أن يكونا منفصلين ستصبح فلسطين الغربية «أثرا غير مكتمل الإنجاز والأرجح أن شرق الأردن [فلسطين الشرقية] سيكون مآلها الركود والتخلف الأبدى». علاوة على ذلك، فقد أشار شتاين إلى أن فلسطين اليهودية فقط هى التى بإمكانها تجسير الفجوة بين الحضارة الغربية الحديثة والعالم الإسلامى المتخلف: «إذا كان ثمة فلسطين جديدة قيد التشكل، فهى فلسطين التى تتوجه غربا إلى أوربا، لا شرقا إلى بلاد العرب والعراق». وانطلاقا من هذا، شرع شتاين يرسخ الأساليب المحددة التى بها كانت فلسطين اليهودية فى سبيلها لأن تصبح معقل الحداثة فى الشرق الأوسط، زاعما أن التحضر المتزايد والمخرجات الاقتصادية كانت تشير إلى «أن فلسطين كانت تمر بما يمكننا أن نسميه ثورة صناعية» وأن من المحتمل لها أن «تصبح المركز الصناعى الرئيسى بالشرق الأوسط» وأضاف أن الإنتاج الصناعى والزراعى المتنامى أدى إلى إنشاء المدارس وإلى «قاعدة تنموية عريضة بفسطين ككل، وإلى تقوية نسيجها الاجتماعى والاقتصادى.. إن ما يشب فى فلسطين الآن هو مجتمع يهودى مفعم بالحيوية والنشاط، له مواطن ضعفه وفضائله، لكنه يملك

طابعه ولونه المتمايزين». ثم مضى يقول إنه وعلى حين أنه مازال هناك أمام اليهود كثير من العمل الشاق، فإن الخطوة التالية الأكثر أهمية هى «القضاء تدريجيا» على «الشكوك المتبقية» لدى العرب وبعدها يصبح بالإمكان «النظر إلى اليهود «كجيران مرحب بهم لديهم الكثير مما يمكن الاستفادة به». من ثم، فالأمر متروك للعرب كى يقبلوا اليهود كفلسطينيين دورهم هو «إدخال الحضارة والتمدين إلى فلسطين، ليس من الخارج بل من الداخل».

أثارت أعمال العنف المميتة بين اليهود والفلسطينيين فى أغسطس عام ١٩٢٩ التساؤل حول تلك الرؤية للتعايش السلمى التى روّج لها شتاين وآخرون. كانت التوترات آخذة فى التخمّر منذ عام ١٩٢٧، على الأقل، حينما عمل الركود الاقتصادى فى فلسطين ومعه تواصل الهجرات اليهودية على وجود منافسة زخمة بين العرب واليهود على فرص العمل القليلة التى كانت موجودة. ثم تفاقمت تلك التوترات بداية من نهاية عام ١٩٢٨ حينما تزايدت مطالب اليهود بتحكم أكبر فى حائط المبكى «حائط البراق» الذى يعتبره المسلمون جزءا من جامع عمر وتمسكوا به بقوة. كانت الاتفاقيات الموجودة تسمح لليهود بالتعبّد لدى الحائط، لكنها كانت تُنكر عليهم اتخاذ أية إجراءات بإضافة أية بنى وإلحاق أى شىء به يمكن استخدامه سابقة لمزاعم مستقبلية لإتاحة أكبر له أو سيطرة عليه. تحدى اليهود الأرثوذكس تلك القيود التى كانت قد اعترف بها سابقا وأقاموا حاجزا يفصل بين الرجال والنساء وهم يتعبدون لدى الحائط، حاجزا تصادف أيضا وأنه سدّ ممرا كان يربط بين الحائط وبين أحد أحياء المسلمين، ونتج عن شكاوى المسلمين إلى السلطات البريطانية نشر قوة شرطة لإزالته. استمرت التوترات حول الحائط إلى عام ١٩٢٩ ثم تفاقمت فى أواخر أغسطس، وبحلول شهر سبتمبر كانت أعمال العنف قد انتشرت إلى خارج مدينة القدس ونجم عنها وفاة ١٣٣ يهودى و١١٧ عربى وإصابة ٣٣٩ يهودى و٢٣٢ عربى.

حاولت ردود الفعل الصهيونية استجلاب التعاطف من خلال تصوير أعمال العنف على أنها حلقة أخرى في سلسلة هجمات قاتلة ضد اليهود تحديداً، أو أنها أعمال عنف يقوم بها المسلمون ضد الأقليات العاجزة التي لا حول لها ولا قوة. في مقال له بدورية فورين أفيرز في بداية عام ١٩٣٠، تجاهل الصهيوني البريطاني هنري نقينسون أي دور محتمل لليهود في أعمال العنف وبدلا من ذلك قال: «إن مشاعر الرعب والتعاطف لدينا تستثيرها المذابح التي ارتكبت بحق أعداد كبيرة من البشر العاجزين العُزّل في غالبيتهم وانتهاكهم. ذلك لأن مذابح اليهود في فلسطين في نهاية أغسطس كانت تتسم بنفس ضراوة مذابح اليهود الروس في ظل حكم القياصرة، أو مذابح الأرمن على يد الأتراك في ظل حكم السلطان الأحمر، أو في ظل حكم تركيا الفتاة في أدنة، ثم فيما بعد في شمال الأناضول». ثم حث قراءه الذين قد يرغبون في إنهاء الانتداب البريطاني أو الوجود اليهودي في فلسطين على أن يتذكروا أنه بالنسبة لجميع المسيحيين المتعلمين «فإن تاريخ فلسطين وجغرافيتها، مألوفة لنا بأكثر كثيرا من تاريخنا وجغرافية بلادنا الحالية» وأن يستدعوا «المشاعر التي بها يستدعى هؤلاء الناس الأرض المقدسة. إنها وطنهم الروحاني»، الذي لن «يتركوه مرة أخرى للمسلمين دون نضال. فإن روح الصليبيين تستثار فينا وبيننا». ومثل شتاين، أهال نقينسون المديح على فضائل المستوطنين اليهود الذين يواصلون تلك الحرب الصليبية في فلسطين، يعملون على الأرض، ويقيمون المدن، ويعملون على ازدهار الاقتصاد ويحسنون الأوضاع الصحية. صوّر التناقض مع العرب لافتا، وكشف عن «صدام بين عِرقيْن، بين حضارتين، المشرقية والغربية، وأن ذلك الصدام يكمن في جذور المآسي الحالية جميعها».

من المحتمل أن بعض الأمريكيين قد وجدوا تصوير نقينسون لأحداث عام ١٩٢٩ بأنها نتيجة لصراع حضارات أمرا متقبلا لا اعتراض عليه، لكن ذلك التصوير لم يكن بالضرورة أفضل وسيلة لإقناع صناع السياسة الأمريكيين بتخيل

إقامة دولة يهودية ناجحة تقدمية ودعمها. من ثم، نجد أن أصواتا من الصهاينة المعتدلين من أمثال فليكس فرانكفورتر، المحامى والناشط بالحزب الديموقراطى والذى أصبح فيما بعد قاضى المحكمة العليا، يعود إلى الأفكار التى كان شتاين قد ركز عليها قبل ذلك بحوالى خمس سنوات. فى مقال بعنوان: «إعادة صياغة الوضع فى فلسطين» الذى نشره فى أبريل عام ١٩٣١، استدعى فرانكفورتر فلسطين البائسة القذرة التى كان مارك توين قد صورها فى كتابه «الأبرياء فى الخارج»، وقابلها مع الصورة النقيضة لها بعد ذلك التحول الذى تحتضنه وترعاه «أكثر آمال الشعب اليهودى وتقاليدهم إصرارا ومثابرة على التحقق». وفيما اعترف فرانكفورتر أن «الصدامات والصراعات هى مادة النشر الرئيسية للصحف، فقد أمل فى إعادة توجيه انتباه الشعب الأمريكى إلى «الحياة العضوية متناغمة الأجزاء لحضارة جديدة آخذة فى التكشف باطراد فى فلسطين منذ عام ١٩٢٠». أكد أنه على الرغم من أن الوجود اليهودى هناك هو العامل الحاسم فى تلك الحضارة الجديدة لكنه ليس العامل المحدّد لها بشكل مطلق. الأحرى، حسب ما قاله فرانكفورتر، أن اليهود والعرب هناك كانوا معاً «يتعاونون فى سياق آلاف المكونات الحميمة لحياتهم المشتركة بصفتهم بناة بلد جديد».

وعلى الرغم من أن فرانكفورتر عرض نظرة متفائلة للمستقبل، إلا أنه لم يكن ساذجا، ولم يتغاض كلية عن التوترات فى فلسطين. وخلافا لنقينسون الذى لم يُضْفِ أية شرعية على مطالب العرب، فقد اعترف فرانكفورتر بوجود مشاعر قومية بين الفلسطينيين العرب وألقى بدلا من ذلك بمسئولية أى استمرار للمشاكل بين اليهود والعرب على البريطانيين لعدم إدارتهم الانتداب بفلسطين كما يجب. زعم فرانكفورتر أن البريطانيين حاولوا بأكثر مما ينبغى أن تُوازِن سلطات الانتداب بفلسطين بين تشجيع إقامة وطن قومى لليهود هناك وبين حماية حقوق الآخرين، ووجه التوبيخ إلى من يقولون إن تزايد وجود اليهود أتى على حساب العرب، وأشار

بدلا من ذلك إلى أن الإداريين البريطانيين قد فشلوا «في مجابهة ذلك التصوير الخبيث للواقع هناك وفي أن يُعلِموا الجماهير العربية المدركات الصحيحة بأن تحسن أقدار العرب ستكون من خلال المشروع اليهودي». ثم خص اللورد پاسفيلد بالنقد، حيث إنه كان هو من أصدر «الورقة البيضاء» في عام ١٩٣٠ والتي أثارت تساؤلات خطيرة عن العمالة اليهودية وممارسات الحصول على الأراضي وأشارت إلى أن اليهود كانوا يستغلون أوضاع الفلسطينيين الاقتصادية المتردية. اتهم فرانكفورتر پاسفيلد بأنه يفسر الوضع بأسلوب «يستخدم فيه الضمانات التي توفرها [سلطات] الانتداب لحماية سكان فلسطين من غير اليهود بحيث يطمس كل ما جاء بقرار الانتداب حول واجب سلطة الانتداب إزاء إنشاء وطن قومي لليهود هناك..» ومن هذه النقطة ذهب فرانكفورتر إلى حد الجزم الأكثر عمومية بأن السلام في فلسطين لا يمكن أن يتحقق إلا «حينما تتخلى سلطات الانتداب – وبشكل أكثر تحديدا إدارة الانتداب في فلسطين – عن دور سلطة الحكم السلبي وتضطلع بمهام الإنتداب الخلاّقة». وهكذا، جابه فرانكفورتر احتمال صراع بدا وأنه لن ينتهي، وناشد الداعمين المحتملين ودغدغ مشاعرهم بأنْ عرض رؤية لمستقبل أفضل في فلسطين للعرب واليهود معا.

وعلى حين أن مناشدة فرانكفورتر البريطانيين وصناع السياسة الأمريكيين والأطراف المعنية بتجاوز أعمال العنف والتركيز على إدارة الانتداب بأسلوب أكثر فاعلية من أجل التأسيس لعلاقة أكثر ودا بين العرب واليهود، ربما كانت جديرة بقدر محدود من التقبل في بداية الثلاثينيات لكنها غدت غير قابلة للتطبيق بإطلاقه فيما تصاعدت التوترات في منتصف ذلك العقد وتوسعت لتشمل البريطانيين أنفسهم. طوال السنوات المبكرة من الثلاثينيات تزايدت الهجرات اليهودية إلى فلسطين بدرجة هائلة نتيجة لصعود هتلر وتنامي التمييز في ألمانيا وأنحاء أوربا. نتيجة لذلك، تصاعد نشاط «الصندوق القومي اليهودي» وكان هو الهيئة الموكل لها

شراء الأراضى فى فلسطين، لشراء مزيد من الأراضى التى خصّصوها فقط لاستعمال اليهود، أو لمصلحتهم، من ثم نتج عن هذا طرد أعداد غفيرة من الفلاحين الفلسطينيين الذين لا يملكون أراضى. وبحلول إبريل عام ١٩٣٦، امتدت الاحتجاجات العربية لتشمل جميع أنحاء فلسطين وغدت أكثر تنظيما وتوحيدا، وفى النهاية اتخذت شكل إضراب عام. من ثم، وجد البريطانيون أنفسهم يتعرضون لضغط هائل أكثر من أى وقت مضى من أجل أن يحدوا من الهجرات اليهودية وعمليات بيع الأراضى، ولم يعد من الممكن الإيحاء بأن العلاقات العربية/ اليهودية كانت فى سبيلها إلى التحسن وأن المقاومة العربية كانت تنحصر فى تفجرات عشوائية من أعمال العنف بين آونة وأخرى. كشف صراع منتصف الثلاثينيات على نحو حاسم التناقضات الجوهرية الموجودة فى التزام وعد بلفور بإقامة وطن قومى لليهود فى فلسطين مع التعهد بحماية حقوق وامتيازات غير اليهود من السكان؛ ولم يعد باستطاعة البريطانيين الحفاظ على وهم أنه بإمكانهم إنجاز الهدفين معا، و تلك حقيقة أُجبر البريطانيون على مواجهتها فيما سرّت الشائعات عن احتمال أن توصى اللجنة الموكل لها بتقصى حقائق الوضع (لجنة پيل) بإنهاء الانتداب وتقسيم فلسطين، وهو ما فعلته اللجنة فى يوليو ١٩٣٧ .

أدى المناخ السائد فى عامى ١٩٣٦ و١٩٣٧ إلى أن يضاعف الصهاينة جهودهم لكسب الداعمين المحتملين وصناع السياسة بالولايات المتحدة إلى جانبهم، وفى غضون ذلك نجحوا فى إرساء سابقتين مهمتين للمستقبل. أولا؛ كان إلحاح متطلبات اللحظة يعنى أن تتغلب القدرة على استخدام السلطة السياسية على الأطروحات السابقة بشأن خلاص الأرض المقدسة أو الإعلاء من شأن العرب. أمطر الصهاينة بالولايات المتحدة وزارة الخارجية بوابل من الطلبات بأن تتخلى عن سياستها السابقة بعدم التدخل، وبأن تضغط على صناع السياسة البريطانيين بأن يذكروهم بعمق اهتمام اليهود الأمريكيين وبالتالى، اهتمام الحكومة الأمريكية بما

يحدث في فلسطين. وعلى الرغم من أن الديبلوماسيين الأمريكيين رفضوا هذه المناشدات في البداية إلا أنهم سرعان ما شرعوا في إجراء محادثات «غير رسمية» مع نظرائهم البريطانيين. و فيما اقترب موعد نشر تقرير «لجنة پيل»، قام وزير الخارجية، رسمياً، بتذكير البريطانيين بمعاهدة عام ١٩٢٤، التي لم تعمل فقط على تقوية حقوق الولايات المتحدة الاقتصادية بفلسطين، بل ألزمت البريطانيين أيضا باستشارة المسئولين الأمريكيين حال أن يؤدي أي تغيير في الانتداب . إلى إلقاء الشكوك حول أمن مصالح الولايات المتحدة. احتج البريطانيون قائلين بأن توصيات لجنة پيل لا أثر لها البتة على مصالح الولايات المتحدة، ومن ثم فإن الاستشارات غير ضرورية. بيد أن هذا التغيير في النهج أدى إلى إرساء السابقة الثانية، فقد كانت تلك أول مرة تعرِّف فيها وزارة الخارجية الوجود اليهودي في فلسطين على أنه يدخل في إطار مصالح الولايات المتحدة الجديرة بالحماية الرسمية.

لم تفعِّل توصية لجنة پيل بالتقسيم وذلك لأن اندلاع الحرب في أوربا أوجد بيئة مختلفة جوهريا جرى فيها الجدل حول فلسطين. ففيما كان صناع السياسة البريطانيون حريصين على ألا يعملوا على اغتراب العرب كي يجندوهم للقتال في ألمانيا وإيطاليا، كانوا أيضا يدركون أنه لم يكن أمام الصهاينة خيار سوى القبول بأية سياسة قد تتبعها بريطانيا في فلسطين. في عام ١٩٣٩، نشر البريطانيون الورقة البيضاء التي وعدت بقيام دولة فلسطينية مستقلة في غضون عشر سنوات وأيضا حددوا الحد الأقصى للهجرة اليهودية بخمسة عشر ألف مهاجر سنويا للخمس سنوات التالية، واشترطوا أن تخضع أية هجرات بعد ذلك التاريخ لموافقة العرب. وكما كان متوقعا، فلم تُرضِ تلك التوصيات اليهود أو العرب داخل فلسطين أو في أي مكان آخر. تبين الصهاينة، عن صواب، أن تفعيل الورقة البيضاء كان يعني نهاية الحلم بفلسطين يهودية وأن تقييد عدد المهاجرين يعني أن عدد اليهود هناك لن يفوق أبدا عدد العرب الموجودين هناك بالفعل. من ثم، ففيما مضى

البريطانيون وهيئة الأمم المتحدة المنشأة حديثا، ومختلف أطراف المجتمع الدولى يناقشون، طوال سنوات الحرب وبعدها، كيفية التعاطى مع الوضع، كان الصهاينة يشجعون الهجرة اليهودية إلى فلسطين بأية وسيلة، وبجميع الوسائل، مشروعة كانت أم غير مشروعة. وفى تلك الأثناء، رأى العرب الورقة البيضاء بصفتها أفضل من السياسة السابقة، بيد أنهم كانوا يأملون فى إقامة دولة مستقلة تماما وتملكهم القلق بشأن ما يمكن أن يحدث فى العشر سنوات التى نصت عليها الورقة البيضاء. عملت الهجرات اليهودية المستمرة أثناء الحرب وبعدها على زيادة تلك المخاوف. ساعدت تلك البيئة الجديدة، ومعها السابقتان الجديدتان اللتان حددتا كيفية تخيل صناع السياسة الأمريكيين والأطراف الأخرى المعنية فى الولايات المتحدة، تخيلهم للوضع فى فلسطين ولدوْر الولايات المتحدة هناك، ساعدت على إعداد المسرح لـ «المعركة على فلسطين» التى استمرت عقدا كاملا. وعلى الرغم من حقيقة أن تلك المعركة كانت تُشنُّ فى عقول المتخصصين وصناع السياسة والأمريكيين المهتمين الآخرين من الطرفين، إلا أنها اكتسبت معنى واقعياً جدا على مستوى صناعة السياسة وبخاصة عندما تقاطرت أبناء الهلوكوست إلى خارج أوربا.

بيد أنه، وقبل أن نستطرد فى نقاشنا فمن المهم القول إنه وعلى حين أن بؤرتنا هنا ظلت مركزة على جهود الأصوات المتنوعة الموالية للصهيونية والصهاينة والتى كانت تعمل خارج نطاق الشبكة غير الرسمية من المتخصصين فى المنطقة لإقناع صناع السياسة فى الولايات المتحدة كى يتخيلوا فلسطين يهودية، كان ثمة بعض أصوات معارضة داخل الشبكة وخارجها معا. وكما رأينا، فقد اعتقد أعضاء قسم شئون الشرق الأدنى التابع لوزارة الخارجية أن دعم الولايات المتحدة للأجندة اليهودية فى فلسطين يعتبر تحديا مباشرا لمصالح الولايات المتحدة الموجودة بالمنطقة. علاوة على ذلك، ومنذ البدايات الأولى كان ثمة بعض المعارضة اليهودية لما

ينادى به الصهاينة تقوم بدرجة كبيرة على أساس أن اليهودية دين وليست هوية إثنية أو قومية أو عرقية. هكذا رأى اليهود من غير الصهاينة، فبإمكان معتنقى اليهودية العيش داخل حدود أية دولة تضمن لهم معاملة منصفة وعادلة ومن ثم فهم ليسوا بحاجة لدولة خاصة لهم. وأخيرا، حاول بعض العرب الأمريكيين مواجهة رواية الصهاينة عن خلاص الأرض المقدسة وتحويلها وتحسين أحوال الفلسطينيين العرب، وتركزت جهودهم على التحديات التى تُمثلها الهجرات اليهودية المتصاعدة إلى فلسطين بالنسبة للعرب، ولفتوا الانتباه إلى الإلزامين المزدوجين اللذين تضمنهما وعد بلفور وأوضحوا أن فرض أعداد كبيرة من السكان اليهود الأوربيين على فلسطين يمثل إنكارا لحق الفلسطينيين فى تقرير المصير. حينما تقدم العرب الأمريكيون بأطروحاتهم تلك إلى وزارة الخارجية أو إلى صناع السياسة الآخرين قوبلوا إما بإجابات ملتسبة أو بطلبات لمساعدة الجهود الساعية للسلام والتوفيق بين اليهود والعرب فى فلسطين. وفيما تعاظم الصراع على مستقبل فلسطين بين عامى ١٩٣٨ و١٩٤٨، شرع هؤلاء وغيرهم من الأصوات المعادية للصهيونية فى السعى لمجابهة الأصوات الداعمة للصهيونية التى أخذت قوتها تتزايد باطراد.

المعركة على فلسطين

شهد العقد ما بين نهاية الثلاثينيات وإعلان قيام دولة إسرائيل المستقلة فى ١٤ مايو عام ١٩٤٨ معركة فكرية وسياسية على مستقبل فلسطين أخذت مرارتها وقسوتها تتزايدان، معركة بين تنويعة من المشاركين مضت تتسع دونما توقف من داخل الشبكة غير الرسمية حديثة النشأة من المتخصصين، ومن خارجها. قاوم كثير من قدامى المبشرين والمستشرقين داخل الحكومة وخارجها ومعهم أفراد ينتمون إلى الصناعة النفطية المتنامية بالشرق الأوسط، قاوموا بشدة الهجرات اليهودية الكبيرة إلى فلسطين وإقامة دولة مستقلة بها. كانت معارضتهم ناجمة عن عدة هواجس: الرغبة فى حماية مصالح الولايات المتحدة النفطية فى المنطقة؛

المخاوف من بيئات ما بعد الحرب السياسية الإقليمية والدولية؛ الهواجس التى ظلت قائمة منذ وقت طويل حول صورة الولايات المتحدة ودورها فى الشرق الأوسط كما حددتها جهود المبشرين ورجال البر من أجل تغيير وجه المنطقة؛ والشكوك حول الطبيعة الأساسية للشعوب العربية والمسلمة. أيضا، انضمت مجموعة صغيرة وقوية فى أن من اليهود المعادين للصهيونية والملتزمين أيديولوجياً إلى أعضاء تلك الشبكة الأوائل فى مقاومتهم لقيام دولة يهودية فى فلسطين. أما على الجانب المقابل من الجدل، فكان ثمة مجموعات متنوعة قوية من العاملين بالسياسة والمواطنين الذين سعوا إلى إعادة تعريف مصالح الولايات المتحدة بالمنطقة وتوسيع نطاقها بحيث تشمل الوجود اليهودى فى فلسطين. علاوة على ذلك، فبمجرد أن بدأت أنباء الهلوكوست تطفو على السطح غدا بإمكان الصهاينة الاستناد إلى حجة أخلاقية بالغة القوة لقيت قبولا واسعا فى أنحاء أمريكا. وبمجرد حشدها ، مثلت تلك المجموعات مجموعة موحدة عجز قسم دراسات الشرق الأوسط، والمبشرون والمستشرقون، واليهود المعادون للصهيونية معاً عن مجابهتها بفاعلية، وبخاصة حينما تصاعدت المعركة وغدت أكثر شراسة فيما بين عامى ١٩٤٥ و١٩٤٨ . ونتيجة لذلك، عانى قدامى المبشرين والمستشرقين ومعهم أعضاء الشبكة غير الرسمية الحكوميون من هزيمة مهنية فيما يتعلق بمستقبل فلسطين، وتعرضوا لكثير من النقد الجارح المُشخصن الذى عكس مواقفهم بأسلوب هزلى غير دقيق، وفى حالات كثيرة، تم الدفع بهم إلى خارج عملية صنع السياسة حول هذه القضية، أو فُرِض عليهم التنحى عن مواقعهم.

فى نهاية الثلاثينيات، لم يتضمن إعادة تعريف مصالح الولايات المتحدة والذى بدأ بجدل حول توصيات لجنة بيل، فقط إضافة الوجود اليهودى فى فلسطين إلى قائمة تلك المصالح، بل شهد أيضا قدرا أعظم من التركيز على مصالح الولايات المتحدة النفطية فى المنطقة، ومن ثم أُلقى الضوء لأول مرة على صراع ظل قائما

يحدد – جزئيا على الأقل – كيف يتخيل الأمريكيون الشرق الأوسط منذ وقتئذ وحتى يومنا هذا. تملك كثيراً من أعضاء الشبكة الأوائل، وبخاصة داخل قسم شئون الشرق الأدنى التابع لوزارة الخارجية، ومكتبها الخاص بشئون الشرق الأدنى وإفريقيا (أقيم عام ١٩٤٤ للإشراف على قسم شئون الشرق الأدنى وقسمين آخرين) والصناعة النفطية المتنامية بالمنطقة، تملكهم قلق مفرط من أن يتهدد الصراع على فلسطين مصالح الولايات المتحدة النفطية في أنحاء المنطقة. كانت غالبية تلك المصالح موجودة في مناطق يتحكم فيها عرب مناهضون لإقامة دولة يهودية بفلسطين. وأدت تلك الحقيقة بالعاملين في قسم الشرق الأدنى بوزارة الخارجية إلى تحذير رؤسائهم من المخاطر المحتملة التي تكمن في السياسة الداعمة لتوسع التواجد اليهودي في فلسطين. في أكتوبر ١٩٤٤ حذر ولاس موراي، مدير مكتب شئون الشرق الأدنى والشئون الإفريقية، إدوارد ستيتينيوس وكيل وزارة الخارجية من أن دعم الولايات المتحدة لأهداف الصهاينة في فلسطين «سيلحق ضررا كبيرا بقدرتنا على توفير حماية كافية للمصالح الأمريكية بالشرق الأدنى». اعتقد موراي أن ثمة بلداً بعينه يمثل صعوبة خاصة، إذ إن موقف الولايات المتحدة مما يجري في فلسطين سيكون له «أثر مؤكد على علاقتنا بالمملكة العربية السعودية وعلى مستقبل امتيازات النفط الأمريكية في هذا البلد». أيضا، ومثل موراي، ساور القلق الأفراد العاملين في الصناعة النفطية إزاء رد الفعل المحتمل للسعودية التي تملك أكبر احتياطات نفط في العالم وأكبر امتيازات نفطية أمريكية في المنطقة، رد فعلها على اعتراف الولايات المتحدة بإسرائيل ودعمها لها. نقل جيمس ترى دووس، المدير التنفيذي بآرامكو، إلى وزارة الخارجية في نهاية شهر مايو، أن ابن سعود، ملك السعودية، كان يهدد بالثأر من الشركة. ذهب دووس إلى أن الملك «قد يضطر، في ظل أوضاع معينة، إلى فرض عقوبات ضد امتيازات النفط الأمريكية.. ليس لأنه يرغب في ذلك، بل بسبب أن ضغط الرأي العام العربي عليه

كان قويا بدرجة لم يعد قادرا على مقاومته». ومن حسن حظ دووس وزملائه فى صناعة النفط، أن ابن سعود لم ينفذ أبدا تهديداته إذ إنه سرعان ما أدرك أن أية عقوبات ستقلل من أرباح مبيعات النفط السعودى وتعرض علاقة السعودية المتطورة مع الولايات المتحدة للأخطار. وعلى الرغم من ذلك فقد مثلت تلك المخاوف هواجس جد حقيقية للمشاركين فى الشبكة من أعضاء الحكومة ورجال الأعمال وأدت بهم إلى مساءلة دعم الولايات المتحدة للدولة اليهودية الجديدة.

توسع إعادة تعريف مصالح الولايات المتحدة ليتجاوز النفط، فيما كان هؤلاء المتخصصون على وعى حاد بمعترك السياسة الدولية الأوسع، وكانوا، مثل غالبية الأمريكيين فى الفترة بين منتصف الأربعينيات وحتى نهايتها، ينظرون بمزيد من الحيطة والقلق إلى الاتحاد السوفييتى. سرعان ما أصبح كثير من المتخصصين فى منتصف الأربعينيات مقاتلين ملتزمين فى الحرب الباردة، بل إنه وحتى فى هذا التاريخ المبكر نظروا إلى الصراع على فلسطين من داخل إطار سياق الحرب الباردة الناشئة. عمل لوى هندرسون، سفير الولايات المتحدة بالعراق أثناء الحرب، وخليفة ولاس موراى فى منصبه كمدير لمكتب الشرق الأدنى والشئون الإفريقية ما بين عامى ١٩٤٥ إلى ١٩٤٨، عمل على استبطان تلك المخاوف من توسع نفوذ الاتحاد السوفييتى بالشرق الأوسط والتعبير عنها بأكثر من أى مسئول حكومى آخر كان يتعاطى مع المنطقة فى زمن الحرب العالمية الثانية. كان هندرسون قد قضى عقدا من الزمان يتعاطى مع الشئون السوفييتية ويعيش بالاتحاد السوفييتى قبل أن يعمل بشئون الشرق الأوسط، حيث أقنعته تجربته تلك بأن الاتحاد السوفييتى بلد خطير وتوسعى، وبن ثم، أراد أكثر من أى شىء آخر، منع أية زيادة فى سطوة الاتحاد السوفييتى فى أنحاء العالم. فى مذكرة منه إلى دين أتشيسون، أتى بإشارة مبطّنة إلى تلك المخاوف، حيث ذهب هندرسون إلى أن دعم قيام دولة يهودية «سيؤدى إلى أن يتوجه العالمان العربى والإسلامى إلى مكان آخر من أجل

الدعم بدلا من أن يتوجهوا إلى الغرب». وفي مذكرة له في سبتمبر ١٩٤٧ بيّن فيها معارضته لخطة الأمم المتحدة لتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية منفصلتين، كرر هندرسون وجهة نظره بمزيد من الوضوح إذ قال «قد يكون للموقف الذي نتخذه من المشكلة الفلسطينية .. آثار بعيدة المدى على علاقاتنا بشعوب الشرق الأوسط وبالمسلمين في جميع الأنحاء، كما أنه قد يؤثر بدرجة كبيرة في مدى نجاح بعض جهودنا أو فشلها من أجل تعزيز الاستقرار العالمي لمنع الاختراق السوفييتي لمناطق مهمة مازالت خالية من الهيمنة السوفييتية، أو فشل هذه الجهود». رأى هندرسون أن التصادم الناشئ بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي يحدد السياق الأوسع الذي يجب أن يوضع فيه الصراع على فلسطين والتعاطي معه، حسب ما ذهب إليه، ورأى أنه لا ينبغي لصناع السياسة الأمريكيين فعل أي شيء يوفر للسوفييت أية مزايا محتملة في الشرق الأوسط.

أيضا، اعتقد بعض المتخصصين الحكوميين أن دعم الولايات المتحدة للوجود اليهودي بفلسطين الآخذ في التوسع يعمل على تقويض الصورة الإيجابية التي كانت الولايات المتحدة قد طورتها في أنحاء المنطقة على مدى العقود السابقة، ومن ثم يهدد، ليس فقط المصالح الأمريكية المباشرة، بل أيضا الحس الثابت بالرسالة المقدسة والدنيوية بالمنطقة. ووفقا لهؤلاء الأفراد، فإن قرناً كاملا من التدخل التعليمي والتبشيري والخيري بالمنطقة قد شكل مخزونا عميقا من النوايا الحسنة تجاه الولايات المتحدة، على الأقل في أوساط النخب المثقفة بالشرق الأوسط، وأن دعم الموقف الصهيوني حول فلسطين سيعمل على تجفيف هذا المخزون سريعا. في أكتوبر عام ١٩٤٥، بيّن لوي هندرسون القائم بأعمال وزير الخارجية دين أتشيسون أنه إذا استمرت ضغوط الولايات المتحدة «من أجل الهجرات الجماعية لليهود إلى فلسطين في هذا الوقت، على أسس إنسانية أو غيرها، سينهار غالبية المجهود الذي بُذل في الشرق الأدنى في السنوات الأخيرة من أجل التأسيس لاحترام الولايات

المتحدة والثقة بها، والإعلاء من مكانتها بالمنطقة». وفى مذكرة له لأتشيسون فى مايو ١٩٤٦ عبّر جوردون مريام مرءوس هندرسون الذى كان يليه كرئيس لشئون الشرق الأدنى عن وجهة نظر مماثلة إذ ذكر أن الجهود التعليمية والخيرية الأمريكية التى «شكلت ملاذا أخيرا فى الشرق الأوسط» حينما كانت الولايات المتحدة «ضعيفة عسكرياً» ستكون جميعها عرضة للأخطار من قبل العرب «الذين أشاروا جميعهم إلى عزمهم على مقاومة» الهجرات اليهودية إلى فلسطين.

وأخيرا، استحضر المشاركون الحكوميون فى الشبكة أيضا تنميطاتهم حول الطبيعة الأساسية للشعوب العربية الإسلامية فى تحليلاتهم للصراع على فلسطين. لم يكن ولعه بالعرب هو الذى أدى بهندرسون إلى معارضة قيام دولة يهودية فى فلسطين إذ إنه لم يكنّ أبدا تقديرا رفيعا للعرب، الأحرى أن هندرسون اعتبر العرب «طفوليين» و«متعصبين متطرفين» من المحتمل لهم أن يكسبهم دعم الولايات المتحدة لإقامة دولة صهيونية فى فلسطين الطاقة والنشاط. ساوى المتخصصون فى شئون الشرق الأوسط بين الصراع على فلسطين وبين مرضٍ جسدى أو عقلى أصاب العرب. فى ديسمبر عام ١٩٤٦، انتهى جوردون مريام إلى أن «المسألة الفلسطينية وما يتعلق بها من مسألة مصير الأشخاص اليهود المقتلعين، تشكل قرحة مفتوحة تتجه العدوى بها إلى الانتشار لا إلى حصرها فى مكان محدد». فى تقرير صدر عام ١٩٤٧ عن «الوضع الراهن فى فلسطين» توصل متخصصو الشرق الأوسط بالسى آى إيه إلى نفس الاستنتاج حيث ذهبوا إلى أن أهمية فلسطين تكمن – إلى حد كبير – فى أنها «تشكل مشكلة نفسية تمثلها مطالب العرب واليهود للهيمنة على البلد»، ورأى هؤلاء المحللون أن العرب والفلسطينيين يتحملون مسئولية تأبيد تلك المشكلة النفسية. وفى فبراير ١٩٤٨ عقب التقييم الأول بأربعة أشهر فقط، وقبل ثلاثة أشهر من إعلان قيام دولة إسرائيل، ألقى متخصصو الشرق الأوسط بالوكالة بمسئولية أعمال العنف المتصاعدة على عاتق العرب والفلسطينيين وحدهم

فيما قاموا أيضا بتركيز الأضواء على التطرف الديني والقومي حيث ذهبوا إلى أن العرب سيستمرون في المقاومة العنيفة لخطة التقسيم التي تبنتها الأمم المتحدة ووافقت عليها الجمعية العامة في نوفمبر عام ١٩٤٧ وذلك لأنه «بالنسبة للجماهير فقد كاد الصراع يصبح عقيدة دينية؛ أما بالنسبة للطبقات الحاكمة فقد غدا عقيدة سياسية لا يجرءون على التخلي عنها».

انتهى العاملون بوزارة الخارجية إلى أنه، ومع أحد الأمور كلها في الاعتبار، فإن دعم الولايات المتحدة لقيام دولة يهودية في فلسطين سيزج بالولايات المتحدة بحماقة إلى وضع لا يمكن الدفاع عنه، وهنا كان صوت هندرسون قويا وممثلا لهذا القطاع، حيث ذهب في سبتمبر ١٩٤٧ إلى أن خطة الأمم المتحدة «لن يكتب لها النجاح» لأن تجهيزات إقامة دولة على أساس التقسيم سيتطلب «صداقة العرب واليهود وتعاونهم»، وفي غياب هذا التعاون الذي لم يكن له وجود طوال السنوات الأخيرة سيقتضي تنفيذ الخطة فرضها من الخارج. ثم أضاف قائلاً إن هذا يعني أن الولايات المتحدة ستكون بحاجة إلى تكريس مزيد من «القوة، والمواد، والأموال» وهو أمر لا قبل لها به في الوقت الحالي مع تنامي التوترات مع الاتحاد السوفييتي. أبدى هندرسون خشيته من أن تفعيل خطة التقسيم من دون أن تكون الولايات المتحدة قادرة على تكريس الموارد اللازمة لفرضها أو راغبة في ذلك سيعمل فقط على «ضمان أن تصبح المشكلة الفلسطينية أبدية وأكثر تعقيدا في المستقبل».

بالطبع لم يكن مكتب شئون الشرق الأدنى هو الموقع الوحيد المقاوم لإنشاء دولة يهودية في فلسطين في الفترة من أواسط الأربعينيات وحتى نهايتها، إذ إن بقايا البعثات التبشيرية والاستشراقيين وقفوا بحزم ضد الخطة، وكان الاثنان الأبرز بين هؤلاء، هما ويليام إدي وكرميت «كيم» روزفلت. كان إدي قد عبر علانية عن معارضته لمشروع قيام دولة يهودية بفلسطين ثم أعقب ذلك باستقالته في نهاية عام ١٩٤٧ من وزارة الخارجية حيث كان يعمل رئيسا لفرع استخباراتها الداخلي؛

وفيما أنه كان بعد ذلك يتبادل الاستشارات مع السى آى إيه ووزارة الخارجية، لكنه لم يتقبل أبدا وجود إسرائيل أو دعم الولايات المتحدة لها واستمر يكتب معبرا عن معارضته حتى وفاته فى بداية الستينيات. أما روزفلت، حفيد الرئيس تيودور روزفلت، فقد كان قد عمل أثناء الحرب عميلا لمكتب الخدمات الاستراتيجية OSS (الاستخباراتى) بالشرق الأوسط، ثم قام بتدريس تاريخ الشرق الأوسط بجامعتى بيركلى وهارفارد وكان هو أيضا جازما فى معارضته لدعم الولايات المتحدة لإقامة دولة يهودية فى فلسطين لأنه اعتقد أن ذلك كان ضد مصالح أمريكا بالمنطقة. بعد إعلان قيام دولة إسرائيل فى عام ١٩٤٩ قام روزفلت على الفور بالانضمام إلى «لجنة العدالة والسلام فى الأرض المقدسة» وكانت تنظيما مهمته العمل على تعزيز المعاملة المنصفة للاجئين الفلسطينيين، ولفلسطينيي الداخل الإسرائيلى معا، وأصبح المدير التنفيذى لتلك اللجنة.

ومثلما عمل الناشطون الصهاينة من خارج الشبكة على تحديد مسار الجدل حول فلسطين. كانت هناك تنظيمات يهودية لا صهيونية أو معادية للصهيونية عبرت عن معارضتها لقيام دولة يهودية فى فلسطين. قاومت «اللجنة اليهودية الأمريكية» والتى قال إدوارد تيفنان عنها إنها «التنظيم اليهودى الأرفع مكانة» فى الولايات المتحدة حتى بدايات الأربعينيات، وكذلك «المجلس اليهودى الأمريكى» (ACJ)، قاوما قيام دولة يهودية فى فلسطين. أُدرج التنظيمان فى قائمة المجموعات التى كان من المقرر أن يقدم لها فى عام ١٩٤٦ التقرير النهائى للجنة تقصى الحقائق الأنجلو/ أمريكية فى فلسطين، والتى أنيط بها التحقيق فيما إن كان البريطانيون، بدعم من الأمم المتحدة والولايات المتحدة، عليهم السماح فورا بهجرة ١٠٠٠٠٠ يهودى إلى فلسطين. ومن بين هاتين المجموعتين كان «المجلس اليهودى الأمريكى» (ACJ) هو من عمل بنشاط أكبر ضد إقامة دولة يهودية فى فلسطين، ومن ثم يمكن استخدامه للبرهان على الطبيعة السياسية المحضة لتلك القضية على وجه التحديد.

يُعرّف المؤرخ توماس كولسكى ACJ على أنه «التنظيم اليهودى الأمريكى الوحيد الذى تم تشكيله بهدف محدد وهو النضال ضد الصهيونية ومعارضته قيام دولة يهودية فى فلسطين». فى عام ١٩٤٣، شكل اليهود الأمريكيون الإصلاحيون المعادون للصهيونية ACJ بدعم من آرثر هايز سولزبرجر ناشر النيويورك تايمز. زعم إلمر برجر، المنظر الرئيسى للمجموعة، أن موقف ACJ من المسألة الفلسطينية يقوم على أساس فرضية أن اليهودية ديانة وليست هوية قومية أو عرقية. من ثم، تمسك أعضاء المجلس بفكرة أنه ينبغى قيام «بنية سياسية ديموقراطية لا يعوق فيها العقيدة الدينية أو الانتماء العرقى المشاركة الكاملة فى نظام حكم وطنى» بفلسطين. اجتذب هذا الرأى دعما فى أوساط أثرياء اليهود الذين كوّنوا ثرواتهم بالولايات المتحدة واعتقدوا أنها – وباستثناء بعض تفجرات معاداة السامية بين آونة وأخرى – وطن مقبول تماما لمن يدينون باليهودية.

فى الفترة ما بين انتهاء الحرب العالمية الثانية وإعلان قيام دولة إسرائيل فى مايو عام ١٩٤٨، عمل ACJ عن كثب مع مسئولين حكوميين مهتمين بشئون الشرق الأوسط فيما كانوا يقاومون توسع الوجود اليهودى فى فلسطين فى تلك الفترة. كان لجورج لڤيسون، عضو المجلس رفيع المستوى، صلات حكومية واسعة، شملت دين أتشيسون (مساعد وكيل الخارجية، ثم وكيلها، ثم وزير الخارجية فى النهاية)، ولوى هندرسون وكرميت روزفلت كان ACJ الوحيد من بين ثمانية تنظيمات يهودية أمريكية اتصلت بها وزارة الخارجية الذى دعم بشكل كامل فى عام ١٩٤٦ توصيات لجنة تقصى الحقائق الأنجلو/ أمريكية: السماح بدخول ١٠٠٠٠٠ مهاجر يهودى إلى فلسطين على الفور وقيام هيئة وصاية دولية من الأمم المتحدة تتحول فى النهاية إلى دولة مستقلة تضم القوميتين. وفى الواقع، فقد كان ACJ فاعلا طوال أواسط الأربعينيات فى إقناع وزارة الخارجية بالسعى للحصول على آراء معادية للصهيونية وظل حليفا مخلصا للمتخصصين الحكوميين طوال المعركة على فلسطين.

وفى مواجهة المتخصصين الحكوميين، وقدامى المبشرين والمستشرقين، وACJ، كان ثمة عدد متزايد من المجموعات القوية العاملة بالسياسة. وذات الاهتمام المحدد بقضية التواجد اليهودى فى فلسطين والذين عمل غالبيتهم بجد ونشاط لضمان دعم حكومة الولايات المتحدة لقضيتهم. كانت «المنظمة الصهيونية بأمريكا» قد ظلت صوتا نافذا فى السياسة الأمريكية منذ أن كان لويس براندیز قائدا لها أثناء الحرب العالمية الأولى. وفى أثناء الحرب العالمية الثانية، انضمت إليها بعض المجموعات الأخرى بعد أن أفادت من النقلة السريعة فى موقف الجالية اليهودية بالولايات المتحدة من موقف ملتبس بعامة حول فلسطين إلى موقف يدعم الصهيونية بقوة بعد تسرب أنباء الهلوكوست من أوربا. قام مجلس الطوارئ الأمريكى الصهيونى بتنسيق تظاهرات مؤيدة للصهاينة ونشاطات للوبيهات الموالية وحقق نجاحا لافتا ما بين عامى ١٩٤٥، و١٩٤٨ من خلال حملة كتابة خطابات نيابة عن منظمات يهودية وغير يهودية تطالب بإنشاء دولة يهودية فى فلسطين فاضت بها صناديق بريد وزارة الخارجية والبيت الأبيض.

كانت المناشدات لدعم الولايات المتحدة الرسمى للمطالب الصهيونية أثناء الحرب مازالت تستند إلى الأطروحات المبكرة بإنجاز تحول فى فلسطين من خلال توسع التواجد اليهودى هناك، لكنها أيضا أضافت أطروحتين أخريين قُصد بهما تغيير كيفية تخيل الشعب للصراع. سعت أولى تلك الأطروحتين لمجابهة المزاعم القائلة بأن حماية مصالح الولايات المتحدة أثناء الحرب كان يقتضى دعم العرب، من ثم، ركزت الجهات المؤيدة للصهاينة على أن الوجود اليهودى فى فلسطين ليس فقط مصلحة للولايات المتحدة، كما كان الصهاينة يؤكدون فى عام ١٩٣٧، بل بإمكانه أيضا أن يكون ذا دور مركزى فى كسب الحرب، وبخاصة فى الشرق الأوسط. وفقا لخط التفكير هذا، كما اقترحت إحدى المذكرات، فإن فتح الهجرة اليهودية إلى فلسطين من شأنه خلق بيئة يمكن «لقوة الآلة اليهودية الاقتصادية» أن تثبت فيها

أنها حليف فى المنطقة يساند معارك الحرب. أشار المؤرخ لورانس دايفيدسون أيضا إلى أن الصهاينة زعموا أن معارضة اليهود لهتلر كانت مطلقة بالتقابل مع الموقف العربى الملتبس. وعلاوة على ذلك فإنه و«بالقدر الذى كان فيه الحلفاء يقاتلون من أجل عالم أكثر تَحضّرا، فإن حلفاءهم الطبيعيين هم الصهاينة لا العرب». وهكذا، اقترح الصهاينة أن دعم التواجد اليهودى فى فلسطين كان الخيار الأمثل سواء كان التركيز هو على الهدف المباشر لكسب الحرب، أو المسألة الأبعد الخاصة بطبيعة عالم ما بعد الحرب.

وعلى الرغم من أن الأطروحة الثانية – القائمة على أساس الإلزام الأخلاقى بالسماح لليهود بقيام دولة خاصة بهم – لم تكن جديدة فى حد ذاتها، إلا أن الهلوكوست أكسبتها معنى أعظم. فمنذ وقت مبكر، أى فى يناير عام ١٩٤٢، كان حاييم وايزمان، الوجه العام للحركة الصهيونية الدولية، قد عرَض فى دورية فورين أفيرز جميع المواقف المألوفة بشأن الارتقاء بأحوال اليهود وتغيير فلسطين والإسهامات العسكرية والمالية فى المجهود الحربى التى بإمكان القوى اليهودية فى جميع أنحاء العالم أن تقدمها، لكنه أضاف أن اضطهاد اليهود العنيف والمميت الآخذ فى التزايد بأوربا يقتضى فتحاً غير مُقَيّد للهجرات اليهودية إلى فلسطين وإقامة دولة يهودية هناك. وفيما غدت أنباء الهلوكوست متداولة منذ عام ١٩٤٣ صعوداً، غدا الإلزام الأخلاقى وما ارتبط به من شعور بالذنب بسبب عدم بذل المزيد لإنقاذ اليهود الأوربيين أكثر قوة ولَمسَ عصبا حسَّاساً لدى الأمريكيين بعامة. وعلى الرغم من أنه مما لا ريب فيه أن الصراع على فلسطين لم يكن قضية مشتعلة فى أوساط عامة الشعب الأمريكى لدى نهاية الحرب العالمية الثانية، إلا أن الغالبية العظمى ممن كانوا مهتمين بالقضية كانوا يدعمون بوضوح التواجد اليهودى فى فلسطين. وفقا لبيانات استطلاع للرأى العام، فإنه فى عام ١٩٤٥ كانت نسبة ٥٥٪ فقط من الأمريكيين «يتابعون النقاش حول السماح لليهود بالاستيطان فى

فلسطين». وبعد ذلك بستة أشهر، كان ٥٠٪ من المستَطْلعين «قد سمعوا عن الهجرة اليهودية إلى فلسطين أو قرءوا عنها». بيد أنه، فمن بين من كانوا على وعى بالقضية كان ٧٦٪ ممن استُطلعت آراؤهم فى ديسمبر ١٩٤٥ و٧٨٪ ممن استطلعوا فى مايو ١٩٤٦ يؤيدون الهجرة اليهودية. أتى استطلاع أُجرى فى أكتوبر عام ١٩٤٧ عن الاحتمالات التى قد يؤدى إليها الصراع فى فلسطين بنتائج مماثلة، إذ إنه من بين نسبة ٣٦٪ من المستطلعين الذين زعموا دعمهم إما لليهود أو العرب فى حالة أدّى الصراع إلى حرب، كان مَنْ أيدوا اليهود ضعف من أيدوا العرب.

وفيما أنه من المهم أن نتفحص كيف حاولت كل من الأصوات المعادية للصهيونية والمؤيدة لها أن تتخيل مستقبل فلسطين وأثر تلك المحاولات على الأمريكيين بعامة، إلا أنه من بالغ الأهمية أن ندرك أنه، فى نهاية المطاف فإن المعركة على فلسطين كانت، فى واقع الأمر، صراعا على السلطة السياسية، وعلى عقل الرئيس، وأنها معركة كانت فيها المجموعات المؤيدة للهجرة والداعمة للصهاينة بعامة – رغم أن ذلك لم يكن سهلا دائما – هى الرابحة طوال الأربعينيات. وعلى الرغم من أن الرئيس فرانكلين روزفلت كان يراعى آراء البريطانيين الذين كانوا يتحكمون فى فلسطين من خلال سلطة الانتداب التى أوكلتها إليهم الأمم المتحدة، وطوال غالبية فترتى رئاسته الأوليين، لكنه كان ينزع أيديولوجياً لتأييد الهجرات اليهودية إلى فلسطين وإقامة دولة يهودية هناك. فى الفترة ما بين نهاية الثلاثينيات والسنوات المبكرة من الأربعينيات، اضطلع روزفلت بدور أكثر نشاطا فى تأييد تلك الهجرات، وكان كثيرا ما يستضيف القادة الصهاينة من أمثال الحاخميْن ستيفن وايز وأبا هيلل سيلفر بالبيت الأبيض. لكنه، وعلى الرغم من علاقته بوايز وسيلفر، إلا أن همه الأول كان هو كسب الحرب وفَعَل ما رآه ضروريا لتحقيق ذلك الهدف بأن حاول تأجيل أى قرار سياسى جازم حول فلسطين حتى انتهاء الحرب. من ثم، أمل فى استمالة الجانبين العربى واليهودى معا بتصريحات بدت متناقضة. فى مارس عام

١٩٤٢ التقى وايز وسيلفر وأذن لهما بأن يُصرّحا بأن الولايات المتحدة لم «تعط موافقتها أبدا على الورقة البيضاء» البريطانية لعام ١٩٣٩ التى كانت تُقيد الهجرة اليهودية إلى فلسطين وأن «العدالة الكاملة ستُمنح لهؤلاء الذين يسعون لإقامة وطن يهودى قومى». أثار بيان وايز وسيلفر، الذى أتى أثناء ذروة جهود الكونجرس للموافقة على قرارات تتحدى «الورقة البيضاء» لعام ١٩٣٩، عاصفة احتجاجات من حكومات الشرق الأوسط وممثلى الولايات المتحدة بالمنطقة. عندئذ، فوّض روزفلت كوردل هال وزير الخارجية بأن يعطى التعليمات لممثل الولايات المتحدة فى السعودية بإبلاغ الملك ابن سعود أنه «لن يتم التوصل إلى قرار يُغير الوضع الأساسى فى فلسطين بدون إجراء استشارات كاملة مع العرب واليهود». وحينما التقى روزفلت وابن سعود فى فبراير عام ١٩٤٥، أبلغه الملك السعودى أن «العرب يفضلون الموت على التنازل عن أراضيهم لليهود» وأجابه الرئيس قائلا إنه «لن يفعل شيئا لمساعدة اليهود ضد العرب ولن يتخذ أية خطوة معادية للشعب العربى».

على الرغم من أن ترومان كان أقل اهتماما بمقتضيات زمن الحرب من سلفه، بل إنه كان أكثر نزوعا لتأييد التواجد اليهودى المتوسع فى فلسطين، إلا أنه كان عليه أن يواجه الصراعات الداخلية بشأن القضية. يصف المؤرخ مايكل كوهين ترومان بأنه كان «صهيونيا للاجئين» بمعنى أنه كان يعتقد أن الهجرة اليهودية إلى فلسطين كانت مبررة أخلاقيا بسبب مدى معاناة اليهود تاريخيا، ومعاناتهم فى أوروبا أثناء الحرب. كان ترومان يعلم أيضا أن دعمه للتواجد اليهودى فى فلسطين قد يساعده على كسب أصوات انتخابية حاسمة – فى نيويورك بخاصة – فى انتخابات عام ١٩٤٨ التى كان يعلم أنها ستكون صعبة. بيد أنه لم يكن راغبا أن يضع مصداقية بلده أو أحدا من جنودها على المحك أو تعريضهم للخطر من أجل إقامة دولة يهودية باستخدام القوة. كما أنه كان يدرك المشاكل الحقيقية التى ستواجهها الولايات المتحدة فى أنحاء الشرق الأوسط نتيجة دعمه للتواجد اليهودى

فى فلسطين. علاوة على ذلك، وعلى الرغم من الأهمية التى كان يوليها ترومان لقضية فلسطين فى عامى ١٩٤٦ و١٩٤٧، إلا أنه كان ثمة عدد من القضايا الدولية الأكثر إلحاحا والتى كان عليه التعاطى معها. كانت الأحداث فى أوربا واليونان وتركيا وإيران تشتد وطأتها على فكره فى أوقات مختلفة مما جعل انشغاله بالقضية الفلسطينية متقطعا فى السنتين الأوليين من رئاسته. وأخيرا، كان ترومان مستاءً من حجم الضغوط عليه من الجهات الموالية للصهاينة من خارج إدارته بحيث إنه علق فى عدة مناسبات بالقول إنه يجد إرضاء اليهود مهمة مستحيلة. وهكذا، فعلى الرغم من أن ترومان وافق على فكرة التواجد اليهودى المتوسع بفلسطين، إلا أنه وفقا لتعليق دين راسك متخصص السياسة الخارجية بالحزب الديموقراطى ووزير الخارجية فى إدارة كيندى، الذى قال إن ترومان كان «يعانى من قدر من الشيزوفرانيا» إزاء تلك القضية.

بيد أن ترومان تغلب على «شيزوفرانيته» من حيث العمل باتساق ضد نصيحة المتخصصين بوزارة الخارجية ليدعم التواجد اليهودى المتوسع فى فلسطين فيما وصلت التوترات الداخلية والدولية حول القضية إلى الذروة بين عامى ١٩٤٥ و١٩٤٨. فى لقاء له مع وايز بعد مجرد أسبوع من توليه منصبه، ناقش ترومان فلسطين وعبّر عن قلقه من أن «هؤلاء الصبية ذوى البنطلونات المخططة» بوزارة الخارجية، لا يولون «عناية كافية لما يحدث لآلاف من المقتلعين المعنيين». ثم بعد ذلك ، وفى ٣١ أغسطس عام ١٩٤٥، نقل ترومان إلى رئيس الوزراء البريطانى كلمنت أتلى دعمه للسماح لمائة ألف لاجئ يهودى أوربى بالدخول إلى فلسطين دونما أن يُبلغ وزارة الخارجية. وفى نفس اليوم، أرسل جوردون مريام ولوى هندرسون مذكرة إلى جيمس بيرنز وزير الخارجية يوضحان فيها سبب اعتقادهما أن مثل تلك السياسة ستؤدى إلى المشاكل. ثم بعد أن أصدرت اللجنة الأنجلو/ أمريكية المشتركة لتقصى حقائق وضع النازحين اليهود وإمكانية السماح لهم بدخول

فلسطين قرارها فى عام ١٩٤٦ تؤيد السماح بدخولهم وتوحى بإقامة هيئة وصاية من الأمم المتحدة تؤدى إلى قيام دولة واحدة من القوميتين، دعم ترومان التوصية على الرغم من معارضة وزارة الخارجية. ثم أخيرا، وفى يوم عيد الغفران قبل مجرد أسابيع من انتخابات الكونجرس النصفية فى خريف ١٩٤٦، كرَّر ترومان اعتقاده بوجوب السماح للنازحين بدخول فلسطين وصرح أنه بالإمكان أن يقبل الجمهور الأمريكى بخطة تقسيم فلسطين إلى دولتين إحداهما يهودية والأخرى عربية.

تعاظمت التوترات بين ترومان، ومستشاريه بالبيت الأبيض، والمناصرين للصهاينة من جانب، وبين متخصصى الشرق الأوسط الحكوميين وداعميهم من الجانب الآخر، تعاظمت طوال عام ١٩٤٧. فى نهاية أغسطس، نشرت اللجنة الخاصة بفلسطين التابعة للأمم المتحدة تقريرا حاز على غالبية الأصوات يوصى بتقسيم فلسطين، وآخر للأقلية يوصى بدولة واحدة بمكونات يهودية وفلسطينية. رفض هندرسون وزملاؤه تقرير الغالبية الذى يوصى بالتقسيم لنفس الأسباب التى من أجلها عارضوا على طول الخط، توسع التواجد اليهودى. رأوا أن دعم الولايات المتحدة لقيام دولة يهودية ينتهك مبدأ حق تقرير المصير، ويهدد المصالح الأمريكية المهمة بالشرق الأوسط، ويخلُق وضعا من عدم الاستقرار وفرصة فى المنطقة يمكن للاتحاد السوفييتى استغلالها والاستفادة منها. طلب ترومان من وفد الولايات المتحدة إلى الأمم المتحدة دعم التقسيم بالرغم من تلك الاعتراضات، لكنه أيضا اتبع توصيات وزارة الخارجية بأن أمر مسئولى الولايات المتحدة بالأمم المتحدة بالوقوف جانبا وعدم محاولة التأثير فى أصوات البلاد الأخرى. تشير بعض الأدلة إلى أن اثنين على الأقل من مستشارى ترومان المقربين – كلارك كليفورد ودايفيد نايلز – تجاهلا تلك التعليمات وعملا خلف الكواليس دون علم وزارة الخارجية لإقناع سبعة وفود ممن كانوا مترددين، أو معارضين بالتصويت لصالح التقسيم ومن ثم، ضمنا أغلبية الثلثين التى يقتضيها تمرير المخطط.

وصل الصراع بين المتخصصين فى الشرق الأوسط من جهة وبين البيت الأبيض وداعميه الموالين لليهود إلى الذروة فى الأشهر الخمسة ما بين التصويت على التقسيم والإعلان الفعلى بقيام دولة إسرائيل فى مايو ١٩٤٨. مضى المتخصصون فى الشرق الأدنى فى سعيهم للعثور على أساليب لتعويق مخطط التقسيم وإعادة تأكيد ذواتهم فى عملية صناعة السياسة بما فى هذا إعادة إحياء الخطة البديلة لإقامة وصاية للأمم المتحدة تؤدى إلى قيام دولة واحدة عربية/ يهودية. وفى نفس الوقت، فقد ترومان صبره من اليهود الأمريكيين الذين مارسوا ضغوطا هائلة عليه كى يدعم التقسيم. فى فبراير ومارس ١٩٤٨، أعطى ترومان لوزارة الخارجية بالفعل موافقة شفاهية لخطة وصاية الأمم المتحدة بشرط عدم تصويت الأمم المتحدة على خطة التقسيم. رأى مسئولو وزارة الخارجية فى هذا إمكانية لهم، وبدون استشارة البيت الأبيض جعلوا سفير الولايات المتحدة إلى الأمم المتحدة يعلن فى ١٩ مارس أن الولايات المتحدة تدعم الوصاية لا التقسيم. اكتشف ترومان هذا حينما قرأ صحف اليوم التالى وكتب فى مذكراته «اكتشفت هذا الصباح أن وزارة الخارجية قد عكست سياستى إزاء فلسطين وقلَبَتها. ثمة أناس من المستويين الثالث والرابع بوزارة الخارجية ظلوا دائما يريدون تدميرى وقد نجحوا فى ذلك». أيد ترومان الإعلان على مضض، لكنه، فى بداية شهر أبريل تخطى وزارة الخارجية واتصل بحاييم وايزمان مؤكدا له أن الولايات المتحدة ستعترف على الفور بدولة إسرائيل المستقلة طالما لم تصوت الأمم المتحدة على الوصاية، وهو الأمر الذى لم تفعله أبدا. حافظ ترومان على وعده لوايزمان ومنح إسرائيل اعتراف أمر واقع بعد ١١ دقيقة من إعلانها «استقلالها».

عمل قيام إسرائيل ودور الولايات المتحدة فى هذا، بأساليب معينة كلحظة مُحدِّدة للجيل الأقدم من المتخصصين الذين كانوا قد هيمنوا على الشبكة غير الرسمية البازغة فيما بين الحرب العالمية الأولى ونهاية الحرب العالمية الثانية. كان

بعض أعضاء الشبكة قد تعرضوا لتشويه سمعتهم المهنية من خلال اتهامهم بمعاداة السامية، وكان الرئيس ترومان الذى علق فى مذكراته بالقول إن المتخصصين فى شئون الشرق الأدنى كانوا «ينزعون إلى معاداة السامية» كان أحد أبرز الأشخاص الذين وجهوا إليهم هذا الاتهام. كانت تلك التقييمات لأشخاص مثل لوى هندرسون وزملائه عبارة عن كاريكاتيرات لمواقفهم التى كانت تقوم على أساس قراءات منطقية للسياقات شرق الأوسطية والدولية، ووضع الولايات المتحدة فى كل منها، وعلى أساليب ثابتة ومُتقبَّلة على نطاق واسع لتخيل المنطقة ممزوجة بحس لا يُمحى بالرسالة المقدسة والدنيوية. تُصوِّر ذكريات باركر هارت، أحد أوائل العاملين بوزارة الخارجية الذين كانوا يتحدثون العربية، وكان قد عارض إقامة إسرائيل، تُصور بأسلوب بليغ الحس بالخيانة والفشل الذى شعر به هذا الجيل بعد عام ١٩٤٨ حيث ذكر أن المتخصصين فى الشرق الأوسط بالحكومة «روَّعتهم لا أخلاقية ما حدث عام ١٩٤٨» لقد «بذلنا جهدا هائلا لوضع أسس علاقات طيبة مع العرب، وفجأة، وحينما كنا فى وضع جيد، تحطمت آمالنا جميعها».

أيضا، كانت ثمة تضمينات حقيقية تتعلق بالأوضاع الوظيفية لأفراد عديدين ممن عبروا عن معارضتهم لقيام دولة إسرائيل. ترك ويليام إدى فى نهاية عام ١٩٤٧ منصبه الرسمى فى الحكومة بسبب معارضته لسياسة الولايات المتحدة، أما هندرسون الذى كان مرشحا سفيرا للولايات المتحدة بتركيا عام ١٩٤٨، فقد عمد مجلس الشيوخ على عدم تعيينه هناك، وعُيِّن بدلا من ذلك سفيرا فى الهند، كما قرر آخرون التقاعد بعد ذلك ببضع سنوات، أو غادروا، طوعيا، مكتب شئون الشرق الأوسط إلى أقسام أخرى. وبشكل كلى، فمن المعقول دونما ريب أن نشير أنه كان ثمة مناخ إرهابى مرعب فى نهاية الأربعينيات أدى ببعض المتخصصين بالحكومة أن يُفضِّلوا العض على ألسنتهم بدلا من التعبير علناً عن معارضتهم لسياسة الولايات المتحدة المحابية لإسرائيل.

لكننا علينا أيضا أن نحرص على عدم المبالغة المفرطة فى التبعات المهنية لعام ١٩٤٨. فقد استمر هارت، الذى كان قد سبق له العمل بالسعودية أولاً عام ١٩٤٤، فى العمل على قضايا المنطقة لمدة عقدين بعد ذلك، بل أنه أصبح فى نهاية الستينيات مساعد وزير الخارجية لشئون الشرق الأدنى وإفريقيا، فيما انتقل هندرسون فى منفاه فى الهند ليصبح سفير الولايات المتحدة بإيران فيما بين عامى ١٩٥١ و١٩٥٤، حيث أشرف من موقعه هذا على إطاحة الولايات المتحدة بمحمد مصدق عام ١٩٥٣. على حين ظل ثلاثة أفراد آخرين كان البعض يعتبرهم من أشرس المعارضين للمخطط اليهودى بفلسطين، والذين أسماهم دين أتشيسون فيما بعد بـ «العرب الثلاثة» – هارولد هوسكينز، ووليام إدى، وكرميت روزفلت – ظلوا أصواتا نافذة لعدة سنوات تالية. وعلى الرغم من أن إدى استقال من العمل بالحكومة، ولم يتقبل أبدا فكرة وجود إسرائيل عنصرا ثابتاً مؤيَّدا بالشرق الأوسط، وتحدث وكتب جهارا معارضا سياسة الولايات المتحدة تجاه الصراع العربى/ الإسرائيلى الفلسطينى، فقد ظلت السى آى إيه ووزارة الخارجية تلجآن إلى استشارته طوال سنوات الأربعينيات الأخيرة وبدايات الخمسينيات فى شئون المنطقة. فى عام ١٩٥٣، انضم روزفلت إلى هندرسون فى إيران بصفته العميل الرئيسى للسى آى إيه فى الإطاحة بمصدق، هذا على الرغم من أنه، وباستثناء هارت، كاد روزفلت وربما بعض الآخرين من قدامى المبشرين والمستشرقين والعاملين بشئون الشرق الأوسط ممن عارضوا قيام إسرائيل، كادوا يصلون إلى نهاية حياتهم الوظيفية لا إلى بدايتها. من ثم، تُرك أمر تخيل الشرق الأوسط فى وجود الصراع العربى/ الإسرائيلى/ الفلسطينى الذى لا نهاية له كملمح رئيسى للمنطقة ترك أمره لجيل جديد من المتخصصين، ممن بلغوا سن الرشد المهنى بعد عام ١٩٤٨.

إعادة التوكيد على المرجعية وإدارة الصراع:

يرى المؤرخ بيتر هان أن صناع السياسة الأمريكية فيما بين عامى ١٩٤٥

و١٩٦١ قد «أمسك بهم في ورطة الشرق الأوسط» أثناء سعيهم لضمان مصالح الولايات المتحدة بالمنطقة. وفيما كان صناع السياسة يعملون على منع الاتحاد السوفييتي من اختراق المنطقة، والحفاظ على إتاحة نفط المنطقة للولايات المتحدة، والإبقاء على علاقات إيجابية مع جميع الأطراف مع تقليل عنف الصراع العربي/ الإسرائيلي/ الفلسطيني، فقد كانوا يسيرون على خيط رفيع رهيف. بيد أنهم، فإنهم وهم يقومون بهذا، لم يتمكنوا أبدا من إنجاز مهمتهم، فيما انتهى بهم المطاف إلى اغتراب جميع الأطراف عنهم.

بالإمكان أيضا أن نقول نفس الشيء تقريبا عن المتخصصين في الشرق الأوسط من أعضاء الشبكة غير الرسمية في الفترة التي امتدت من نهاية الأربعينيات وإلى حوالي عام ١٩٦٠. وفيما كان ثمة استثناءات مثل ويليام إدي، فقد اعترف غالبية هؤلاء المتخصصين بأنه لا خيار أمامهم سوى القبول بوجود إسرائيل وبدأوا على الفور بمحاولة التوكيد على مرجعيتهم في القضية في أوساط صناع السياسة والأمريكيين بعامة. بيد أنهم فعلوا ذلك في ظل أجواء سياسية داخلية ودولية وإقليمية معقدة. فرضت عليهم عدم قدرتهم لتحقيق هدفهم هذا قدرا كبيرا من القيود، وعملت على تحديد أساليب مهمة في كيفية تخيلهم للصراع العربي/ الإسرائيلي/ الفلسطيني. داخليا، استند مزيد من الأمريكيين في أنحاء البلاد إلى سلسلة من التفسيرات والمفاهيم الثقافية المتحولة وغدوا بتزايد يتخيلون إسرائيل حليفا موثوقا في الحرب الباردة في منطقة خطرة وغير مستقرة. وفي نفس الوقت، وفي معترك صناعة السياسة، ظلت إدارة ترومان بعامة داعمة لإسرائيل على الرغم من أنها لم تتردد في الاعتراض على إجراءات وأفعال وسياسات إسرائيلية محددة، لكن إدارة أيزنهاور لم تشعر بنفس الإلزامات السياسية تجاه اليهود الأمريكيين مثل إدارة ترومان وأثبتت مزيدا من الاستعداد لمواجهة إسرائيل على الرغم من إدراكها لوجود حدود لخياراتها السياسية. وأخيرا،

كان المشاركون فى الشبكة مقاتلين ملتزمين فى الحرب الباردة، من ثم، انتابهم القلق من الفرص المحتملة التى يتيحها الصراع العربى/ الإسرائيلى/ الفلسطينى للاتحاد السوفييتى، وزاد قلقهم بخاصة من المستوى العالى المستمر للعنف بين العرب وإسرائيل، ومخاوفهم بشأن مصير ٧٥٠٠٠٠ لاجئ فلسطينى ممن تقطعت بهم السبل، بل إن غالبية المتخصصين رأوا أن وضع اللاجئين كان هو مفتاح تقليل العنف وحل الأزمة فى النهاية. وفى تلك السياقات، تخيل جيل جديد من المتخصصين من أعضاء الشبكة غير الرسمية – كان كثير منهم قد التحقوا بالمهنة بعد عام ١٩٤٨ – صراعا مؤبدا اعتقدوا أن على الولايات المتحدة أن تديره، فيما تقلل من تدخلها المباشر إلى الحد الأدنى كى تقلل من التهديدات المحتملة لمصالحها، وكانوا يقومون بهذا، وهم يواجهون طوال الوقت، القوى المؤازرة لإسرائيل وهى تعمل لإقامة علاقات سياسية وثيقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل، قوى كان مازال بإمكانها أن تمارس ضغوطا هائلة على المشاركين فى الشبكة والآخرين ممن يعارضون تلك الجهود، بيد أن تلك القوى كان لها أن تكتسب السطوة طوال الخمسينيات.

جابه المتخصصون الساعون إلى القيام بدور مهم فى تقرير كيفية تخيل الأمريكيين، فيما بين عامى ١٩٤٨ و١٩٦٠، للصراع العربى/ الإسرائيلى الفلسطينى، جابهوا ما يصفه المؤرخ ميتشل مارت بأنه «تحول جذرى استطرادى لليهود ولإسرائيل فى الثقافة الشعبية الأمريكية والسياسة الأمريكية». استدعت تلك المفاهيم الثقافية الجديدة المحاولات التى كانت قائمة فى الفترة ما بين العشرينيات والثلاثينيات لتصوير التواجد اليهودى فى فلسطين على أنه يعمل على تغيير وجه الشرق الأوسط، وبصفته حليفا محتملا للولايات المتحدة بالمنطقة، على الرغم من أنهم بدأوا فى تصوير إسرائيل فى هذا الوقت على أنها حليف فى الحرب الباردة البازغة، وبأنها قاعدة ديموقراطية غربية متقدمة فى الشرق الأوسط التقليدى

واللاديموقراطي بدرجة لافتة. وفي هذا التحول، تغيّر تصوير اليهود في الولايات المتحدة وإسرائيل معا من كونهم «أقليات غريبة تثير الفضول إلى أرواح شقيقة، وحلفاء موثوقين في الحرب الباردة». شكل تطبيق الخطاب التقليدي القائم على الجندر الأسلوب المفتاح الذي من خلاله غدت إسرائيل ومواطنوها يُماهَوْن عن كثب مع الولايات المتحدة. كان هذا الخطاب يصور الولايات المتحدة على أنها بلد فيه «الرجال مهيمنون، ذُكوريون، يضطلعون بالمسئولية عن النساء»، من ثم، حينما تم تطبيق هذا الخطاب على المعترك الدولي أثناء الحرب الباردة، صُوِّرت الولايات المتحدة بصفتها «بلدا ذكوريا يضطلع بمسئولية الأمم الأخرى «الأكثر ضعفا». وبمرور الوقت انتقلت إسرائيل لتصبح جزءا من هذا الخطاب، وتحولت النظرة إليها من كونها «ضعيفة»، بل وربما «جبانة» إلى أن تغدو قوية، بطولية ومسئولة مثل الولايات المتحدة. وبتحولهم هذا، غدا الإسرائيليون مقبولين ليس فقط كحلفاء في الحرب الباردة بل أيضا على أنهم «من زمرة الأمريكيين، يماثلونهم، ويتم إخضاعهم للمعايير السياسية والاجتماعية المثيلة: لم يكن للإسرائيليين أن ينظر إليهم على أنهم من زمرة الأمريكيين إن هم لم يرتقوا ويتوافقوا مع معايير صور الذكورة التقليدية». أسهمت الأفلام السينمائية، والتقارير الصحفية والأعمال الأدبية، جميعها، في هذا التحول الاطرادي وعكست صورته.

يركز تحليل مارت على خطاب الجندر، لكنه يشير أيضا إلى أن خطابات أخرى تقوم على أساس العرق والإثنية قد تكون قد عززت هذا الحس القوي بالهوية المشتركة بين الإسرائيليين والأمريكيين في الخمسينيات. يحدد المؤرخ مايكل هارت نموذجا واضحا من التفكير كانت فيه التراتبيات العرقية التي احتلت فيها الشعوب ذوو البشرة البيضاء، باطراد، مكانة أعلى من الشعوب ذوي البشرة الغامقة الذين تتدنى مكانتهم مع ازدياد درجة قتامة بشرتهم، كانت تلك التراتبيات مكونا حاسما في أيديولوجيا علاقات الولايات المتحدة الخارجية. يرى هانت أن بعض أعضاء

شبكة المتخصصين الأمريكيين فى شئون الشرق الأوسط اعتقدوا فى أهمية العرق، وأتوا بتمايزات- مسيئة أحيانا، وأحيانا غير مسيئة - بين الأسلوب الذى كانت به الشعوب البيضاء وغير البيضاء تتصرف، وتُفسر العالم الأوسع. ذهب تقرير لوزارة الخارجية عام ١٩٥٠ عن القدرات العسكرية للدول العربية وإسرائيل إلى أن الإسرائيليين كانوا «فى غالبيتهم من أصول أوربية وهؤلاء يختلفون تماما عن شعوب الدول العربية المحيطة، من حيث مزاجهم العام ورؤاهم، ونشاطهم، ونهجهم فى حل مشاكلهم. إن نهج الإسرائيليين غربى جوهريا، وبالتقابل فإن (الأعراق العربية) تفتقد الكفاءة فى الحكم. كما أنهم غارقون فى النزاعات الداخلية ولا يصلحون سوى أن يكونوا مرتزقة أكفاء.

أيضا، كان للخطابات المقدسة والدنيوية أثرها على الكيفية التى تخيل بها المتخصصون والأمريكيون الآخرون إسرائيل. أوضحنا فى الفصل الثانى كيف كان للدين أثر واضح فى فهم المتخصصين للشرق الأوسط ككل فى حقبة الأربعينيات والخمسينيات، إذ إن كثيرا من المتخصصين، ناهيك عن الجماهير الأمريكية الأوسع، وجدوا مشقة فى فهم الإسلام والدور الذى يلعبه فى المعترك العالمى، وبخاصة فى السياسات المحلية والدولية؛ بيد أنهم لم يواجهوا أية صعوبة فى فهم اليهودية بصفتها جزءا من إرثهم الدينى. وكانت تلك حقيقة اعتمد عليها الصهاينة فى العشرينيات والثلاثينيات، وداعمو إسرائيل بعد عام ١٩٤٨ من أجل إقامة علاقة وثيقة مع الولايات المتحدة. وبالمثل، ساعد الحس القومى بمهمة الولايات المتحدة الدنيوية [العلمانية] على تقوية الروابط الأمريكية/ الإسرائيلية. فى الفصل السابع، ذهبنا إلى أن أعضاء الشبكة، كانت لهم آراء محابية للدول التى تتبع سياسات تنموية وتحديثية، لكن وبمنتصف الخمسينيات كانت بؤرة تركيز الإسرائيليين هى إقامة دولة قابلة للحياة، اقتصادياً وسياسياً وآمنة عسكرياً، ووفقا لهذه الرؤية فلم يكن العرب قد تجاوزوا الدين والسياسات الجماهيرية الراديكالية، وكانت جهودهم وأنشطتهم مازالت مركزة على الهواجس اللاعقلانية المعادية للاستعمار.

وهكذا، فقد كان للخطابات الاجتماعية/ الثقافية، سواء كانت ترتكز على أساس الجندر، أو العرق، أو الشئون الدنيوية، أهمية فى مدركات الأمريكيين عن الصراع العربى الإسرائيلى فى العقد التالى لإنشاء دولة إسرائيل. وفرت هذه الخطابات التى دعمتها الأفلام السينمائية والأعمال الأدبية، أو حتى الشبكة نفسها من داخلها، وفرت المساندة للاعبين الذين كانوا يسعون لتقوية العلاقة الأمريكية/ الإسرائيلية، وبهذا الأسلوب أسهموا فى مناخ سياسى داخلى يختلف عن ذاك الذى كان يحيط بأى من القضايا الأخرى التى كان أعضاء الشبكة يعملون عليها.

توضح نظرة موجزة على تنظيمين كانا يعارضان تقوية الروابط الأمريكية/ الإسرائيلية الأثر السياسى لتلك الخطابات الثقافية الجديدة. كان «المجلس اليهودى الأمريكى ACJ» قد قاوم قيام دولة يهودية فى فلسطين وتحالف مع أعضاء الشبكة الحكوميين فى منتصف الأربعينيات، لكن قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ أزال سبب وجود ACJ، من ثم، نقل التنظيم بؤرة نشاطه إلى الدعوة إلى تعزيز العمليات الديموقراطية فى إسرائيل، وإلى الحيلولة دون ممارسة اللوبى اليهودى المتنامى تأثيرا سياسيا مفرطا فى الولايات المتحدة. أراد ACJ المشاركة السياسية الكاملة لفلسطينيى الداخل الإسرائيلى فى الحكومة الإسرائيلية، وعمل على الحد من النفوذ الإسرائيلى على اليهود الأمريكيين، ومن مطالب إسرائيل المالية منهم، وقامت أطروحتهم هذه على أساس الفكرة القائلة بأن القانون الإسرائيلى كان يسعى لمنح اليهود فى أنحاء العالم ولاءً قومياً مكتسبا، بل وربما حتى إلزامياً. نقد ACJ بخاصة «قانون العودة والمواطنة» الإسرائيلى الذى سمح لليهود من جميع أنحاء العالم بـ «العودة» إلى إسرائيل ومنحهم المواطنة على الفور. رأى ACJ أن هذه القوانين تعتبر تدخلا فى الشئون الداخلية للدول الأخرى وانتهاكا للقانون الدولى. علاوة على ذلك، ذهب ACJ إلى القول بأن تلك القوانين الإسرائيلية تمنح حقوقا لمواطنى بلدان أخرى تُنكَر على سكان إسرائيل من غير اليهود، وبهذا تجعل من إسرائيل دولة تمارس التمييز العنصرى، أو دولة دينية.

شهد العامان الأولان من إدارة أيزنهاور ذروة قدرة ACJ على الوصول إلى المستويات العليا من صناع السياسة بعد إقامة دولة إسرائيل. بين عامى ١٩٤٨ و١٩٥٢، لم تهتم إدارة ترومان بعامة سوى بالمسائل ذات العلاقة غير المباشرة فقط بالشئون شرق الأوسطية والتوترات العربية/ الإسرائيلية، وعلى أية حال، فقد كان أعضاء ACJ ينظرون إلى تلك الإدارة على أنها منحازة لإسرائيل. بيد أن دوايت أيزنهاور عمل على الالتقاء بأعضاء ACJ فى وقت مبكر من ولايته، أى فى إبريل عام ١٩٥٣، وأدى ذلك إلى وجود علاقات ودية بين المجلس والحكومة طوال العامين التاليين. طوّر إلمر برجر علاقة عمل جيدة بين مساعد وزير الخارجية لشئون الشرق الأدنى وجنوب آسيا وإفريقيا هنرى بايرون وأقنعه باستضافته ليلقى خطابا فى مؤتمر ACJ السنوى فى مايو ١٩٥٤ على الرغم من ردود الفعل الارتجاعية المتوقعة من قبل أنصار إسرائيل.

لكن إتاحة دهاليز السلطة وأعضاء الشبكة الحكوميين لـ ACJ شهدت تراجعا حادا فى الأشهر الأخيرة من عام ١٩٥٤ وبداية عام ١٩٥٥. فعلى حين أن بايرون انتقل إلى القاهرة سفيرا للولايات المتحدة بمصر، تحرك أيزنهاور ودالاس باتجاه الاقتراب من إسرائيل بسبب المخاوف المتنامية من الروابط الوثيقة بتزايد بين الاتحاد السوفييتى ومصر والتهديدات المحتملة التى مثلتها فى الشرق الأوسط. بيد أن ACJ استمر فى محاولاته للتأثير على صناع السياسة على أمل إقناعهم باتخاذ موقف أكثر حزما من الإسرائيليين. لكن نجاح المجموعة تقلص أكثر وأكثر، وقام لوشيوس باتل، السكرتير التنفيذى فى وزارة الخارجية لشئون الشرق الأوسط بشرح الأسباب التى من أجلها لم يعد ACJ مرحباً به، وكشف عن القبول المتنامى لتقوية العلاقات الأمريكية/ الإسرائيلية. علق باتل بقوله إنه وعلى حين أن ACJ «كان أكثر المجموعات المعادية للصهيونية نشاطا فى البلد» وأنه كان قد «عبر بوضوح» وعلى مدى سنوات عديدة عن مخاوفه لوزارة الخارجية، فإن مواقفه

«تعكس مشكلة اجتماعية / نفسية تتجاوز، فى غالبيتها، مدى الخطوات العملية التى باستطاعة الحكومة اتخاذها».

توضح أيضا منظمة «أصدقاء الشرق الأوسط الأمريكيين AFME» الخلافية تأثير المفاهيم الثقافية واسعة النطاق عن إسرائيل بصفتها حليفا بازغا للولايات المتحدة. تشكلت AFME حينما فاتح أشخاص مرتبطون بالمصالح التعليمية والتبشرية والخيرية فى الشرق الأوسط الصحفية دوروثى طومسون بعد زيارتها للمنطقة عام ١٩٥٠ من أجل دراسة مشكلة اللاجئين، على أمل أن تستخدم نفوذها لتكوين منظمة تساعد الأمريكيين على الإلمام أكثر بقضايا الشرق الأوسط. كانت النتيجة، وفقا لوزارة الخارجية، تشكيل «هيئة خاصة – لا سياسية– هدفها تقديم معلومات صحيحة عن الشرق الأوسط للشعب الأمريكى». كانت المجموعة تعقد مؤتمرات سنوية، وتقوم برعاية أفراد فى برنامج للتبادل بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط، وتوفير خدمة للمجتزآت الإخبارية، وتقدم معونات مالية للمعارض الفنية ولإقامة المراكز الثقافية ومراكز الإعلام. فى البداية، حققت AFME نجاحا لافتا، وأضافت إلى عضويتها فى عامها الثانى (١٩٥٢ – ١٩٥٣) ما يربو على ثلاثمائة عضو، وستمائة عضو آخر فى السنة الثالثة. أيضا، تنامت موارد AFME المالية بنفس السرعة، فبعد أن بدأت بما يربو قليلا على خمسة وسبعين ألف دولار فى العام المالى ١٩٥١ – ١٩٥٢، وصلت ميزانية عملياتها إلى نصف مليون دولار بحلول ١٩٥٣– ١٩٥٤، وإلى مليـــون دولار فى ١٩٥٩– ١٩٦٠، وظلت فى هذا المستوى إلى نهاية عام ١٩٦٧. وعلى الرغم من أن دوروثى طومسون ظلت رئيسة مجلس الإدارة، ومدير عام المجلس القومى لـ AFME حتى نهاية ١٩٥٦، إلا أن جارلاند إيفانز هويكينز (رئيس التحرير السابق لدورية كريستيان سنشرى) كان يدير شئون المنظمة اليومية.

ومثل ACJ، تمتعت AFME بعلاقة عمل ودية مع وزارة الخارجية وبخاصة مع

متخصصى الشرق الأوسط العاملين بقسم شئون الشرق الأدنى طوال بداية الخمسينيات، وكثيرا ما كان يحضر العاملون بوزارة الخارجية المناسبات التى كانت ترعاها AFME، وكانت المنافذ الإعلامية الأمريكية بالشرق الأوسط مثل «صوت أمريكا» تقوم بتغطية أنشطة هذه المنظمة بشكل أكثر اكتمالا وإطراء من تغطيتها لأنشطة التنظيمات الأخرى المهتمة بالشئون الإقليمية. وحقا، فقد كان لمنظمة AFME من الثقل فى وزارة الخارجية ما مكنها، ولفترة مستطالة من الوصول إلى أسماع دالاس وزير الخارجية. إما من خلال اللقاءات معه، أو تبادل الخطابات على فترات متقطعة. لا غرو فى ألا تساءل مثل تلك العلاقة فى البداية، حيث كشفت مقالة من النيويورك تايمز عام ١٩٦٧ أن AFME كانت واحدة من التنظيمات التى تمولها السى آى إيه سريًا من أجل المساعدة على إقامة روابط بين الولايات المتحدة وأجزاء العالم الأخرى.

اعتقد بعض المراقبين أن AFME بدت وأنها تغاضت عن مهمتها الأصلية بسرعة واتخذت موقفا مؤيدا للعرب فى صراعهم مع إسرائيل بحلول عام ١٩٥٣، الذى وافق العام الثالث للتنظيم. واجهت وزارة الخارجية سؤال ما إن كان عليها الاستمرار في توفير التغطية الكاملة لأنشطة AFME وبخاصة بعد تزايد التعارض بين البيانات المعلنة لها وبين سياسة الولايات المتحدة الرسمية فى المنطقة. لم يساعد وضع AFME حقيقة أن بعض المشاركين المعروفين فيها وأعضاء المجلس القومى التابع لها – مثل إلمر برجر – كانوا أعضاء فى ACJ، أو كما فى حالة كرميت روزفلت، كانوا قد عارضوا، علانية على الأقل، قيام دولة إسرائيل. بحلول عام ١٩٥٥ كان الاحترام لتنظيم «أصدقاء الشرق الأوسط الأمريكيين» قد شهد تراجعا بدرجة أن أشار أحد «ظرفاء» وزارة الخارجية للتنظيم باسم «أصدقاء الشرق العربى الأمريكيين». فى عام ١٩٥٦ قام محرر دوروثى طومسون فى مؤسسة Bell Sydicater بإبلاغها أن ارتباطها بتنظيم يعتقدون أنه موالٍ للعرب

بأسلوب فج يثير الشكوك حول موضوعيتها الصحفية وأجبروها على الاختيار بين منصبها لديهم وبين رئاستها لـ AFME. من ثم، خضعت طومسون للضغوط واستقالت من AFME. مضى تأثير التنظيم فى التراجع منذ وقتئذ، وفى النهاية غيّر بؤرته إلى مساعدة الطلبة من الشرق الأوسط فى الحصول على قبول بجامعات فى الولايات المتحدة علاوة على تمويل بعض البعثات الصغيرة إلى المنطقة من الزراعيين ورجال الأعمال. وفى السبعينيات غيرت AFME اسمها واختارت اسما يعكس مهمتها الجديدة، أى AMIDEAST (خدمات الشرق الأوسط الأمريكية للتعليم والتدريب America - Mideast Educational and Training Seriv-ces,Inc.).

فى هذا السياق الثقافى والسياسى، ركز أعضاء الشبكة غير الرسمية من المتخصصين على قضيتين أساسيتين فيما حاولوا إعادة توكيد مرجعيتهم كمفسرين رئيسيين للصراع العربى/ الإسرائيلى/ الفلسطينى وعلاقته بالولايات المتحدة. بعد عام ١٩٤٨، كان غالبية أعضاء الشبكة يتملكهم بالغ القلق، مثلما كان حالهم قبل إقامة إسرائيل، من أن الصراع يعزز وجود عدم استقرار خطير فى المنطقة، ويهدد مصالح الولايات المتحدة فى أنحائها، وكان يقلقهم بخاصة تصاعد مستويات العنف بين العرب والإسرائيليين. كان العرب قد ساءتهم هزيمتهم فى حرب ١٩٤٨– ١٩٤٩، وظلوا رسميا، فى حالة حرب مع الدولة اليهودية. علاوة على ذلك، كان العرب يقومون بشن هجمات على البلدان والقرى والمواقع العسكرية المتقدمة الإسرائيلية على أساس شبه مستمر مما صاعد الكلفة المالية والبشرية بالنسبة للإسرائيليين. طور الإسرائيليون أسلوبا للثأر حيث قاموا بنشر قوة عسكرية هائلة تقوم بتوجيه ضربات عنيفة ضد أى بلد تأتى الغارات منه، حيث خلفت أولى تلك العمليات العسكرية الإسرائيلية والتى وُجهت ضد مدينة قبية فى أكتوبر عام ١٩٥٣، عشرات من القتلى العرب، فيما كانت حصيلة غارة على غزة فى

فبراير ١٩٥٥ أكثر من ثلاثين قتيلا من المصريين؛ الأمر الذى عجّل بتوجه ناصر إلى السوفييت للحصول على أسلحة كما أشرنا فى الفصل الثالث. لم تُجد توبيخات الولايات المتحدة أو إدانات الأمم المتحدة شيئا فى وقف الغارات العربية أو الهجمات الإسرائيلية الموجعة، وكما بين هالفورد هوسكينز عام ١٩٥٤ فى تقييم شامل لما يحدث بالمنطقة فقد كان «التيار الرئيسى لتوجه الأحداث بالشرق الأوسط فى الأشهر المبكرة من عام ١٩٤٩ هو استمرار للحرب العربية الإسرائيلية بوسائل أخرى».

من ثم شجع أعضاء الشكبة نهجا من شُعبتين لمقاربة هذا الوجه من الصراع. أولا، اقترحوا أن تقبل إسرائيل وضعها كدولة شرق أوسطية لا كدولة غربية، إذ إن قابلية إسرائيل للحياة اقتصادياً، إلى حد معين على الأقل، كانت تتوقف على إتاحة الأسواق الإقليمية والدولية لها، وإلا، لن تستطيع توفير سبل العيش لسكانها، هؤلاء السكان، الذين كان وجههم آخذاً فى التغيير إلى حد كبير. بمنتصف الخمسينيات كان معظم المهاجرين إلى إسرائيل يأتون من بلدان أخرى من الشرق الأوسط، لا من أوربا والولايات المتحدة، مما حدا بچون كامپل إلى القول «تعنى البشرة الشرقية التى يتزايد وجودها بين سكان إسرائيل أن المجتمع الإسرائيلى كان، بأساليب ما، آخذاً فى تبنى التقاليد وأساليب الحياة التى تحدد وضع إسرائيل بوضوح كبلد شرق أوسطى، لا كقاعدة غربية متقدمة فى الشرق الأوسط». وكما بيّن أحد المعلقين قائلاً: «سرعان ما ستتوقف إسرائيل، بعد أن غيرتها الهجرات العربية والإفريقية الأخيرة عن أن تكون أمة ذات أصول أوربية مهيمنة، بل إنها قد تصبح من حيث الشكل والحس أقل اختلافا عن مصر مما هى عليه الآن. وفى الواقع، فكلما قلل القادة الإسرائيليون التأكيد على الطبيعة الغربية لدولتهم وكلما قلل الأمريكيون الحديث عن إسرائيل كمعقل للديمقراطية الغربية – وتلك تعبيرات تذكر المصريين بعبوديتهم السابقة للغرب – أصبح ثمة المزيد من الأمل فى استقرار المنطقة».

وكجزء من تقبلها مكانها فى الشرق الأوسط، حث المشاركون فى الشبكة إسرائيل على اتباع سياسة أقل تشددا إزاء جيرانها العرب. كان هنرى بايرود، مساعد وزير الخارجية لشئون الشرق الأدنى وجنوب آسيا وإفريقيا هو أكثر المعبرين عن هذه الفكرة إقناعا ووضوحا حيث تحدث بحزم إلى الإسرائيليين أمام مجلس الشئون العالمية بدايتون، أوهايو فى إبريل عام ١٩٥٤. من المجدى هنا الاستشهاد بما قاله كاملا وذلك بسبب عدم المجاملة والحزم الذى تميز بهما خطابه، وأيضا لنصه الواضح على الموقف العام للشبكة: «أقول للإسرائيليين إنه ينبغى عليكم النظر إلى أنفسكم بصفتكم دولة شرق أوسطية وأن تروا مستقبلكم داخل هذا السياق، لا كمقر رئيسى، أو نواة إذا جاز التعبير، لتجمعات من شعوب من مختلف أنحاء العالم ينتمون إلى ديانة معينة ينبغى أن تكون لهم حقوق خاصة داخل نطاق دولة إسرائيل والتزامات تجاهها. ينبغى عليكم التخلى عن موقف الغزاة، وعن القناعة بأن القوة فقط، وسياسة القتل الثأرية هى السياسة الوحيدة التى يفهمها جيرانكم. لابد أن تعملوا على أن تكون أفعالكم متسقة مع ما تتفوهون به كثيرا عن رغبتكم فى السلام». ذهب بايرود وغيره من الدعاة إلى أن السياسة الأكثر تقبلا لجيرانها العرب ستمكن إسرائيل، بمرور الوقت، من ربط اقتصادها باقتصادات غيرها من الدول العربية، كما سيعمل إدماج إسرائيل فى نسيج المنطقة السياسى والاقتصادى بدوره على تقليل احتمال استمرار عدم الاستقرار المستمر والعنف بالمنطقة. كان هذا جميعه، أيضا يتناسج بسلاسة مع رسالة أمريكا المقدسة والدنيوية الأوسع والثابتة فى الشرق الأوسط.

كانت الشعبة الثانية من نهج الشبكة من أجل تقليص العنف هو حث العرب على القبول بإسرائيل كجار لهم. وفى الواقع، فقد كان خطاب بايرود الذى وجهه للعرب فى عام ١٩٥٤ لا يقل حزما وعدم مجاملة عن ذاك الذى وجهه للإسرائيليين. ضغط على العرب من أجل أن يدركوا أن إسرائيل دولة دائمة، وأن يبدأوا فى إيجاد وسائل لتجاوز الصراع!

«أقول للعرب إن عليكم القبول بإسرائيل كحقيقة أمر واقع تم إنجازه، وأضيف القول إنكم، عن عمد، تحاولون الحفاظ على حالة هشة معلقة بين السلام والحرب، على حين أنكم فى الوقت الحالى لا ترغبون فى أى منهما. وهذه سياسة خطيرة إلى أقصى درجة، سياسة سيعمل الرأى العام العالمى على إدانتها بتزايد إذا مضيتم فى مقاومة أية خطوة لتحقيق أسلوب للتعايش أقل خطرا مع جارتكم، على الأقل». أضاف إن اتباع مثل تلك السياسة سيكون لها فوائد جمة بالنسبة للعرب حيث ستتيح لهم تحسين صورتهم أمام العالم، وبخاصة فى أوربا الغربية والولايات المتحدة. وكما أوضحنا فى الفصل الرابع، اعتقد أعضاء الشبكة أن اتباع نهج أكثر عقلانية فى مقاربة الصراع مع إسرائيل سيزيل مصدرا كبيرا لعدم الاستقرار الإقليمى والدعوات إلى التغيرات الثورية، فيما ستتيح أيضا لقادة الدول العربية تكريس مزيد من الموارد للتحديث والتنمية اللتين تمثلان حاجة ماسة لتلك الدول، ومن ثم الإسراع بعملية التحول.

بيد أنه، وكما أوضح الجدل حول فلسطين فى أواسط الأربعينيات وأيضا مصير ACJ وAFME، كان على أعضاء الشبكة أن يأخذوا فى اعتبارهم السلطة المتنامية محليا للقوى الموالية لإسرائيل فيما هم يشكلون إطارا للمعنى حول الصراع العربى الإسرائيلى. وبمنتصف الخمسينيات كانت تلك القوى تمارس ضغوطا شبه مستمرة على الكونجرس، ووزارة الداخلية والبيت الأبيض من أجل ربط مصالح الولايات المتحدة بأسلوب أكثر قوة عن أى وقت سابق، بإسرائيل. حاول «اللوبى» كما أصبح يعرف بمرور الوقت، إقناع صناع السياسة، والمُشرّعين، وحتى الأمريكيين العاديين بأن على الولايات المتحدة دعم إسرائيل بأسلوب لا لبس فيه، كما مارست الحكومة الإسرائيلية نفوذا واسعا على أعضاء اللوبيهات بالولايات المتحدة.

كان المتخصصون فى المنطقة، وبخاصة الحكوميون منهم، على وعى تام بنفوذ

لوبى إسرائيل. وفقا لإدوين رايت، المتخصص بشئون الشرق الأوسط فى وزارة الخارجية آنذاك، تلقى هنرى بايرود مكالمة هاتفية فى صباح اليوم التالى لإلقائه خطابه عام ١٩٥٤ الذى حث فيه الإسرائيليين والعرب على تقبل بعضهما. كان المتحدث هو ناحوم جولدمان رئيس المجلس اليهودى العالمى، والذى أنشأ فى عام ١٩٥٤ مؤتمر رؤساء كبريات المنظمات اليهودية الأمريكية (أو مؤتمر الرؤساء). كان جولدمان وبايرود يعرفان بعضهما، من ثم، سأله جولدمان ما إن كان بالفعل قد ألقى الخطاب الذى أوردته صحف كاليفورنيا وقرأه جولدمان، ورد بايرود بالإيجاب. عند ذلك زُعِم أن جولدمان أجابه «سنعمل على عدم توليك منصبا مسئولا آخر أبداً». لا يمكن التحقق من صحة القصة بأكثر مما قاله رايت، كما أن بايرود أصبح فيما بعد سفيرا بمصر. لكن وحتى إن كانت القصة مشكوكا فى صحتها فإنها تعكس وعى المتخصصين الحكوميين فى شئون الشرق الأوسط التام بالسطوة السياسية للوبيهات الموالية لإسرائيل.

وأيا كان مدى قلق أعضاء الشبكة من الضغوط الداخلية، فقد كانت الأحداث التى وقعت بالشرق الأوسط فى نهاية المطاف هى التى أنهت آمالهم لإدارة الصراع من خلال تشجيع التقارب العربى/ الإسرائيلى ومن ثم تقليل العنف: حينما تواطأت إسرائيل مع بريطانيا وفرنسا على غزو مصر عام ١٩٥٦ أثناء أزمة السويس، فقد أنهت بذلك إمكانية السلام على المدى القصير، وغدا ناصر أقل مرونة فى أعقاب الأزمة، كما حال عدم الاستقرار فى سوريا ولبنان والأردن والعراق طوال العامين التاليين دون وجود أية خيارات أخرى قابلة للتطبيق فى المسعى إلى السلام.

كان المجال الرئيسى الآخر لقلق الشبكة فيما كانوا يتخيلون الصراع العربى/ الإسرائيلى/ الفلسطينى فى الخمسينيات هو قضية اللاجئين التى بدت لهم مشكلة جوهرية بحاجة إلى حل قبل أن يحدث أى تقدم على أى من الجبهات الأخرى؛ حيث كان ما يربو على ٧٥٠٠٠٠ قد أجبروا على الفرار من منازلهم وبلداتهم أثناء الحرب

وشكلوا بذلك ميراثا رئيسيا للصراع بأكمله، وأزمة إنسانية متعددة المستويات. قامت الأمم المتحدة، بتمويل أمريكى إلى حد كبير، بالإسراع فى إقامة مخيمات لإيواء اللاجئين ووفرت حَدًّا أدنى من معونات الإغاثة. وبما أن معظم اللاجئين كانوا قد اعتادوا أن يعملوا بالفلاحة أو بالأسواق المحلية، ولم يكن ثمة وظائف فى المخيمات سوى للقليلين منهم أو أية وسائل للحصول على أموال يدفعون بها ثمن السلع التى كانوا بحاجة إليها. علاوة على ذلك، فإنه كان كلما طال زمن بقاء اللاجئين بالمخيمات تزايدت أعدادهم وتعقدت تلك المشاكل، هذا إضافة إلى أنه كان على اللاجئين أن يظلوا فى منطقة الأعراف تلك طالما ظل العرب والإسرائيليون يرفضون بإصرار حل خلافاتهم.

عكس تقييم المتخصصين لأزمة اللاجئين مزيجا من الاهتمام الإنسانى، وحسا بأنها كانت تتسق مع الصور الثابتة للعرب والمسلمين بصفتهم أناسا متخلفين، كسالى، تتجاذبهم تقلباتهم العاطفية. زعمت چورچيانا ستيڤنز التى كانت متخصصة فى الشرق الأوسط فى زمن الحرب، وعملت كصحفية ومستشارة فى شئون الشرق الأوسط، أنه بحلول بدايات الخمسينيات كان غالبية «الأشخاص الناضجين فى تلك المخيمات» فى «سبيلهم لأن يصبحوا لاجئين مهنيين، بدون أمل فى أن يعودوا للعمل مرة أخرى أو رغبة فى ذلك»، وأضافت أن فقدان وطنهم وأملاكهم مع احتمالات المستقبل القاتمة أدت «بأعداد لا حصر لها بين الجيل الأكبر سنا» لأن يصابوا «بأمراض ذهانية». علاوة على ذلك، ووفقا لبعض التقديرات، فإن أقل من نصف اللاجئين وجدوا مأوى لهم فى المخيمات، حيث كان الباقون يعيشون فى شوارع المدن فى مصر والأردن ولبنان، وسوريا، ومن ثم كانوا غير مؤهلين لتلقى معونة الأمم المتحدة للإغاثة. وبحسب ما قاله دون بريتز، فقد كانوا «يشكلون عبئا يثقل كاهل اقتصاد كل بلد يعيشون فيه وهيكله الاجتماعى والسياسى» ومن ثم، يحولون دون تحسين تلك الدول لأحوال مواطنيها المعيشية.

كان كلما ظل وضع اللاجئين دونما تغيير زاد اعتقاد المحللين بأن هذا يوفر للاتحاد السوفييتى فرصة هائلة لنشر الشيوعية فى أنحاء الشرق الأوسط. زعمت ستيفنز أن الوضع «صُنع وفقا لطلب المُهيّجين الشيوعيين». كانت المخيمات ذاتها توفر مواقع لعدد كبير من السكان الذين تقطعت بهم السبل، وخشى المعلقون من أنها توفر البيئة لانتشار الأفكار الشيوعية بينهم. رأت ستيفنز أن البروپاجندا الشيوعية كانت تغذى «آمال السكان العاطلين الذين يملؤهم الحنين لوطنهم» بالإيحاء لهم بأن القوى الغربية كانت تشجع إعادة توطين اللاجئين لاستخدامهم فى عمليات عسكرية فى المستقبل، ومن ثم، كان السوفييت يحثون اللاجئين على مقاومة إعادة التوطين «من خلال قيامهم بمسيرة جماعية جماهيرية إلى بلداتهم وبيوتهم السابقة». جزم المشاركون فى الشبكة أن مثل تلك المزاعم كانت تساعد على تفاقم الفكرة القائلة بأن الغرب، والولايات المتحدة بخاصة، مسئولون عن محنة اللاجئين الفلسطينيين، فيما كانت توحى بدورها بأن على الفلسطينيين والعرب العمل ضد مصالح الولايات المتحدة بالمنطقة كلما أمكن ذلك.

شجع أعضاء الشبكة فى البداية، واستنادا إلى فهمهم للصراع الأوسع، وقضية اللاجئين بخاصة، وعلى المخاوف السياسية الداخلية أيضا، شجعوا نهجا اقتصاديا لمقاربة الأزمة. أولا، قبلوا أطروحة إسرائيل وداعميها المحليين القائلة بأن عودة أعداد كبيرة من اللاجئين إلى إسرائيل كانت شبه مستحيلة، فقد احتل المهاجرون اليهود معظم المساكن التى أخلاها الفلسطينيون، كما أن معظم الأرض قد تم الاستيلاء عليها لأغراض الفلاحة اليهودية، أو تم إزالة ما عليها من مبانٍ لإقامة مستوطنات جديدة. من ثم، لم تعد فلسطين التى خلفها اللاجئون وراءهم موجودة ولا يمكن إعادتها إلى الوجود. وهكذا، بدا الحل وأنه التعويض المادى عن خسائر اللاجئين، والمعونة الاقتصادية لأى بلد يعيد توطين اللاجئين داخل حدوده. فى بداية الخمسينيات قررت الأمم المتحدة إنفاق ٢٠٠ مليون دولار على هذه الأهداف وفرت الولايات المتحدة معظمها، بيد أنه لم يستخدم فعلا سوى كسرٍ من هذا المبلغ.

وفيما تحدت أزمة اللاجئين جميع الجهود لحلها طوال الخمسينيات، مضى المتخصصون الحكوميون فى الشرق الأوسط والأعضاء المشاركون فى الشبكة فى البحث عن بدائل تؤسَّس على الخطط السابقة، والتى قد تمثل أملا أكبر فى النجاح. وبوضعهم ذاك الهدف فى أذهانهم، مضوا منذ بداية عام ١٩٦١ فى تطوير مجهود أوسع كثيرا لحل قضية اللاجئين. خرجت الخطة من مكتب شئون الشرق الأدنى التابع لوزارة الخارجية وجمعت بين عدد من التوصيات التى اتُخِذت على مدى عدة سنوات، وكان المكوّن الرئيسى لهذه الخطة هو أن يُعرَض على جميع اللاجئين إما العودة إلى إسرائيل كمواطنين لها، أو إعادة توطينهم فى بلد عربى، أو إعادة توطينهم فى بلد غير عربى، وكان الافتراض الواضح خلف تلك الخطة هو أن قلة من اللاجئين، إن وُجِدوا، سيقبلون العودة. أيضاً، تمسكت الخطة بعامة بقرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ فى ديسمبر عام ١٩٤٨ والذى نص فى أحد أجزائه بالسماح للاجئين الراغبين فى العودة بأن يعودوا وتعويض غير الراغبين عن خسائرهم. اقترحت وزارة الخارجية عرض الخطة على لجنة التوفيق الفلسطينية التابعة للأمم المتحدة (والمكونة من الولايات المتحدة وفرنسا وتركيا) من أجل إشراك دول أكثر فى ذلك المجهود. تم اختيار جوزيف جونسون رئيس وقف كارنيجى للسلام الدولى للعمل كممثل خاص للأمم المتحدة ومسئول عن التفاوض على تفاصيل تلك الخطة.

عكس بعض أعضاء الشبكة وصناع السياسة فى مقاربتهم لخطة جونسون قبول الشبكة الأساسى بوجود علاقات خاصة أمريكية/ إسرائيلية وثيقة بتزايد وذلك بحلول سنوات الخمسينيات الأخيرة وبداية الستينيات. وعلى الرغم من أن معظم المراقبين أدركوا سريعا أنه لم يكن للخطة سوى فرصة ضئيلة للنجاح وذلك إلى حد كبير بسبب إصرار إسرائيل على أن يكون لها التحكم الكلى فى عودة أى لاجئين، لكنهم استمروا فى الدفع بها قدما. استمر بعض الأشخاص مثل روبرت كومر

المختص بشئون الشرق الأوسط في البيت الأبيض أثناء رئاسة كيندي، استمروا في الدفع قدما بالخطة لأنهم اعتقدوا أنه لا يجوز للولايات المتحدة أو إسرائيل تحمّل فشل الخطة، وبدلا من ذلك، ووفقا لما رآه كومر وعبر عنه في مناسبات عديدة، فإن العرب سيجدون وسيلة ما لقتل الخطة ومن ثم «يتحملون وحدهم مسئولية» انهيارها. هكذا، حث كومر زملاءه على أن يظلوا ملتزمين بالخطة، وحاول إقناع الإسرائيليين بأن يصرحوا علنا عن استعداد للاستمرار في نقاش ذلك الخيار. وفي غضون كل هذا، كان يعتقد أنه ليس ثمة فرصة لنجاح الخطة، واعتمد على «المتهورين العرب الأغبياء في إطلاق ردود أفعالهم [ضد الخطة] ومن ثم يشاركون في مسئولية فشلها»، وبهذا، فإن لم تنجح الخطة، فلن يؤدي فشلها إلى الإضرار بمكانة الولايات المتحدة أو إسرائيل.

أيضا، كشفت خطة جونسون عن أحد مواطن الضعف المركزية في كيفية تخيل المتخصصين وصناع الشبكة للصراع العربي/ الإسرائيلي/ الفلسطيني طوال سنوات منتصف الستينيات. ففيما أدركوا أن مشكلة اللاجئين كانت إحدى القضايا المركزية في الصراع، فإنهم لم يدركوا أن اللاجئين أنفسهم كانوا مشاركين حقيقيين في الصراع، وبدلا من ذلك، صورت الخطة وداعموها اللاجئين كمشكلة تتولى حلها الدول العربية وإسرائيل باستخدام أموال الولايات المتحدة، أو أنهم اقترحوا أن بإمكان ناصر وغيره من القادة العرب التحكم في اللاجئين. وهكذا، أهمل أعضاء الشبكة وصناع السياسة أخذ مصالح المجموعة الحاسمة ذات العلاقة بهذا الوجه من الصراع واهتماماتها في الحسبان، وأثبتوا عدم مقدرتهم التامة على التعاطي مع الهواجس التي عبر عنها بعض المثقفين بين اللاجئين، بأن الموافقة على التعويض وإعادة التوطين كان يعني الإذعان لما يفوق كثيرا مجرد إتاحة ما سبق وأن امتلكوه من أراض في إسرائيل [الأمر الواقع] وما كان بحيازتهم من ممتلكات، إذ إن القبول بإعادة التوطين ما هو إلا إنكار جازم للقومية الفلسطينية الوليدة التي

كانت قد ظلت تنمو منذ السنوات المبكرة للقرن العشرين والتى أتى إليها القرار الأصلى للأمم المتحدة بتقسيم فلسطين إلى دولتين منفصلتين بالطاقة والقوة وبمستوى حد أدنى، على الأقل، من الاعتراف الدولى.

بحلول السنوات النهائية من الخمسينيات وأوائل الستينيات كان أعضاء الشبكة من المتخصصين قد أصابهم الإحباط من عدم إحراز أى تقدم بشأن قضية اللاجئين، أو تشجيع علاقات أفضل بين إسرائيل والدول العربية، وانتهوا إلى أن البيئة الإقليمية فى نهاية الخمسينيات لم تكن مواتية لحل الصراع العربى/ الإسرائيلى / الفلسطينى. عبر چون كامپل من مجلس العلاقات الخارجية، بإيجاز، عن إحباطات الشبكة بأن قال إنه «لا يمكن تأسيس سياسة على التوقع بتسوية مبكرة لقضايا الصراع الأساسية». كان ذلك الاعتقاد قد احتل مكانا مركزيا فى فهم الشبكة للصراع بحلول عام ١٩٦١، بدرجة أن زعم تشارلس كرميانز، وهو يكتب بعد اختتام مجموعة لدراسة السياسة الخارجية العربية منبثقة عن مجلس العلاقات الخارجية، زعم أنه «قد يكون من الخطأ الاعتقاد بأن هذه مشكلة يمكن إيجاد حل لها، باستثناء تركها لمسيرات التاريخ». كانت نقاشات المجلس للموضوع أكثر تشاؤما بعامة، حيث رأى أعضاء المجموعة أن الصراع يتكون من مشكلات عديدة على كل طرف من أطرافها بحيث تقتضى دراسة كل منها سنوات عديدة، بل إنه وحتى إن كان بالإمكان حل المشاكل الملموسة، فسيكون من الضرورى تسخير قدر كبير من الاهتمام والطاقة لتغيير صور العرب والإسرائيليين عن بعضهم، حيث يصور كل طرف الطرف الآخر على أنه يسعى لتدمير أعدائه. وفى مواجهة مثل تلك العقبات، فإن أفضل ما بإمكان الشبكة أن تأمله هو الحفاظ على الوضع القائم ومنع اندلاع أية أزمة جديدة، وبخاصة حول تصاعد سباق التسلح فى المنطقة ومشكلة اللاجئين القائمة والمستعصية على الحل.

التصعيد والتشوش:

وعلى حين بدأ أعضاء الشبكة غير الرسمية من المتخصصين فى تقبل ما كان

فى سبيله لأن يصبح علاقة خاصة بين الولايات المتحدة وإسرائيل، غدت جهودهم لإدارة الصراع العربى الإسرائيلى ولتخيل حل سلمى لها أكثر صعوبة مع تزايد التوترات طوال الستينيات. أجبر سباق التسلح المتصاعد فى المنطقة والذى أسهم فيه الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة معا، وظهور حركات سياسية فلسطينية قوية، وحرب عام ١٩٦٧، أجبر المشاركين فى الشبكة على إعادة التفكير فى محاولاتهم السابقة لإدارة الخلافات. وجدت الشبكة نفسها، فى مواجهة ما اعتبروه صراعا أكثر تعقيدا وزخما عما كانه سابقا، وفى وجود مؤشرات واضحة على أن حرب ١٩٦٧ قد رسخت العلاقات الخاصة بين أمريكا وإسرائيل، وجدوا أنفسهم فى حالة تشوش عارم حول هذه القضية، واعتقدوا مع فشل جهودهم لإدارة الصراع، أنه من الضرورى الدفع باتجاه التوصل إلى تسوية. بيد أنه، ومع دخول مزيد من الأطراف فى الصراع، ووجود علاقات إسرائيلية/ أمريكية أقوى، واحتلال إسرائيلى لأراض عربية وفلسطينية، بدا وجود حل للصراع إمكانية بعيدة المنال.

وأكثر من أية قضية أخرى، أجبرت مسألة ما إن كان على الولايات المتحدة بيع الأسلحة لإسرائيل أم لا، المراقبين على الإقرار بعلاقة الولايات المتحدة الخاصة بإسرائيل والتى تزداد قوة، وصعوبة الحفاظ على الأوضاع القائمة من خلال تبنى نهج متوازن فى مقاربة الصراع. وبعامة، كان غالبية المتخصصين وصناع السياسة يعارضون بيع الولايات المتحدة المباشر الأسلحة لأى طرف من أطراف الصراع العربى/ الإسرائيلى/ الفلسطينى خشية أن يعمل ذلك على ارتفاع مستوى العنف وزيادة زعزعة الأوضاع بالمنطقة. كانت سياسة الولايات المتحدة التقليدية هى عدم المشاركة فى سباق للتسلح بالمنطقة وعدم بيع سوى أعداد محدودة من الأسلحة الدفاعية غير المتطورة للمنطقة، وكان ذلك هو الوضع منذ أن انضمت الولايات المتحدة إلى بريطانيا وفرنسا فى إصدار «الإعلان الثلاثى» فى مايو عام ١٩٥٠ بهذا الهدف. لكن هذا الوضع تغير فى منتصف الخمسينيات حينما أصبح الفرنسيون، بدعم أمريكى مضمر، المزودين الرئيسيين لإسرائيل بالأسلحة.

أدت عوامل عدة بأعضاء الشبكة وصناع السياسة إلى إعادة النظر فى مسألة مبيعات الأسلحة فى السنوات الأخيرة من الخمسينيات وبدايات الستينيات. مثلت مشتروات ناصر من الأسلحة السوفييتية منذ عام ١٩٥٥ صعودا، وأيضا مبيعات السوفييت من الأسلحة لسوريا والعراق فى نهاية الخمسينيات، مثلت شبح النفوذ السوفييتى المتزايد فى الشرق الأوسط؛ وأدت تلك المبيعات إلى زيادة الضغط على إسرائيل، وعلى الولايات المتحدة معها من خلال لوبى إسرائيلى، لمضارعة ما تحصل عليه البلاد العربية مجتمعة من أسلحة. علاوة على ذلك، فقد تملك مزيد من القلق من صناع السياسة وأعضاء الشبكة حول طموحات إسرائيل النووية حينما اكتشف فى سبتمبر ١٩٦٠ أن الفرنسيين قد ساعدوا فى إقامة مفاعل نووى كبير فى ديمونة – وفى نفس العام، طلبت إسرائيل من الولايات المتحدة تزويدها بصواريخ هوك، وكانت تلك الصواريخ أكثر ما أنتج فى نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات من صواريخ أرض/ جو مضادة للطائرات، أكثرها تطورا، بذريعة أن القادة الإسرائيليين كانوا قلقين من مبيعات الطائرات القتالية لمصر وكانوا يرغبون فى اقتناء تلك الصواريخ لمجابهة التقدم الذى أحرزته مصر عسكريا. من ثم، بدت المبيعات المباشرة من أسلحة الولايات المتحدة لإسرائيل أقل خطورة وبالإمكان استخدامها كحافز لمنع إسرائيل من تطوير قدراتها النووية.

فى البداية، عارض صناع السياسة تزويد إسرائيل بصواريخ هوك، لكن وفيما امتد أمد النقاشات حتى عام ١٩٦١ و١٩٦٢، ومارست إسرائيل وأصدقاؤها الأمريكيون مزيدا من الضغوط، بدأ صناع السياسة يعيدون النظر فى رفضهم مما أجبر أعضاء الشبكة داخل الحكومة وخارجها على مواجهة ما مثّل تغيّرا جوهريا فى سياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط. مما لا ريب فيه أن المتخصصين ودوا لو أنهم استطاعوا الحيلولة دون بيع صواريخ هوك لإسرائيل لأسباب ليس أقلها أن تلك المبيعات ستجعل مهمة الحفاظ على الاستقرار أكثر صعوبة وكذلك

الإبقاء على علاقات معقولة مع العرب؛ كما أن المبيعات كان لابد لها وأن تمثل قفزة نوعية فى سباق التسلح وكانوا يأملون فى تلافى جعل الولايات المتحدة مسئولة عن مثل هذا التغيير. بيد أن أعضاء الشبكة كانوا أيضا مشاركين فى ذهنية الحرب الباردة التى هيمنت على تفكير صناع السياسة واعتقدوا أن دخول أسلحة سوفييتية إلى الشرق الأوسط كان يعنى أن على الولايات المتحدة أن تكون مستعدة للرد بالمثل، وبفعلها هذا، كانت لا تضمن فقط تجهيز إسرائيل بما يجعلها قادرة على الدفاع عن نفسها ضد أى هجوم عربى، بل أيضا كان يوفر قدرا من أمن الولايات المتحدة فى مواجهة الاتحاد السوفييتى فى الشرق الأوسط. وهكذا، فبحلول أواسط عام ١٩٦٢ كان المتخصصون من أعضاء الشبكة مازالوا يعيدون النظر، وحثوا صناع القرار فقط على تأجيل البيع إلى آخر وقت ممكن. كانوا يريدون التأكد من القيام ببعض المحاولات لإقناع العرب والإسرائيليين أن الحد من مبيعات الأسلحة يوفر قدرا أفضل، طويل الأمد من الأمن، والتأكد أيضا، بافتراض فشل تلك المحاولات، من أن مصر قد قامت بالفعل بنشر أسلحة جديدة تجعل من وضع إسرائيل غير موات نسبيا. كانوا يأملون أيضا فى تلافى الموافقة على تلك المبيعات فى وقت يمكن استغلالها فيه للاستفادة السياسية المباشرة فى الدورة الانتخابية بالولايات المتحدة، وخسرت الشبكة هذا الرهان الآخر، ذلك أن الولايات المتحدة وافقت على تزويد إسرائيل بصواريخ هوك فى سبتمبر ١٩٦٢، قبيل انتخابات الكونجرس النصفية مباشرة.

كان النقاش حول مبيعات صواريخ هوك والذى استغرق عامين فى بداية الستينيات مجرد بادرة لنقاش مستطال وأكثر جدية لسباق التسلح العربى/ الإسرائيلى المتصاعد والذى كان يمثل خطرا متزايدا فى منتصف الستينيات. كان قد نتج عن سلسلة من لقاءات القمة العربية فى عامى ١٩٦٤ و١٩٦٥ إنشاء القيادة العربية المشتركة (UAC) والتى قضت بتوحيد القوات المسلحة العربية تحت قيادة

مصرية واقتضت من كل دولة الإسهام فى الدفاع المشترك. توجه المصريون إلى السوفييت للحصول على السلاح وحثوا الدول الأخرى على فعل ذلك. أيضا، أدت القمم العربية إلى إنشاء تنظيم جديد هو منظمة التحرير الفلسطينية بهدف التحدث نيابة عن اللاجئين والكفاح من أجل قضيتهم، وزادت بذلك من تعقيد الوضع الإقليمى. كانت الدول العربية تقوم بتمويل المنظمة بحيث تنطلق عملياتها من الأردن التى كانت تضم العدد الأكبر من اللاجئين الفلسطينيين مقارنة بالدول العربية الأخرى، وبذلك مثلت المنظمة تحديا جوهريا لحكومة الأردن من حيث التحكم فى البلد.

مثلت مجموعة تلك الوقائع مشكلة هائلة لحسين ملك الأردن، وفى الوقت ذاته لصناع السياسة والمتخصصين الأمريكيين الذين كانوا يأملون فى إدارة الصراع العربى/ الإسرائيلى/ الفلسطينى. ضغطت دول عربية أخرى، وبخاصة مصر، على الملك حسين لشراء أسلحة سوفييتية من أجل الوفاء بالتزاماته للقيادة العربية المشتركة، بيد أن حسين كان يفضل التعامل مع الأمريكيين، الذين كانوا، ومنذ وقت طويل يدعمونه بصفته ملكا محافظا وقوة للاستقرار بالمنطقة. أيضا، اعتقد حسين أنه سيستفيد من مشتروات الأسلحة التى ستزيد قدرته على التحكم بالفلسطينيين فى بلده. وعلى الرغم من أن صناع السياسة الأمريكيين أجلوا اتخاذ قرار حول طلب حسين لأطول وقت مستطاع، إلا أنهم، وفى مطلع عام ١٩٦٢، أدركوا أنه سرعان ما سيكون عليه التوجه إلى السوفييت من أجل الوفاء بالتزاماته للقيادة العربية المشتركة والحفاظ على التحكم فى الأردن، واعتقدوا أن عدم إمداده بالأسلحة سيعزز من مكانة السوفييت فى أنحاء المنطقة، وسيزيد من تقوية ناصر فى وقت كان قد أصبح فى خطابه قتاليا بتزايد تجاه الولايات المتحدة وإسرائيل معا، وأيضا، سيضعف حلفاءهم القليلين بالمنطقة.

لم تستسغ إسرائيل واليهود الأمريكيون فكرة بيع أسلحة لبلد عربى، وبخاصة

بلد له حدود مشتركة مع إسرائيل من أجل الوفاء بالتزامه للقيادة العربية المشتركة، واقتضى الأمر تعاطيا بالغ الحساسية. كان على المسئولين الأمريكيين، بالحد الأدنى، إبلاغ الإسرائيليين مقدما وإقناعهم بعدم معارضة عملية البيع، وكان الأرجح هو ترتيب صفقة يتلقى الإسرائيليون بمقتضاها، نظير موافقتهم بهدوء على مبيعات الولايات المتحدة من الأسلحة للأردن، يتلقون على أقل تقدير كمية مماثلة من الأسلحة المباعة للأردن. إذا نظرنا إلى كيفية تعاطى المشاركين فى الشبكة وصناع السياسة مع الموقف، نكتشف تغير النظرة إلى الصراع العربى/ الإسرائيلى/ الفلسطينى وأيضا بعض الالتواءات التى كان عليهم تحملها فيما غدوا على وعى أكبر بتعقيدات الصراع والتوترات المتصاعدة.

لم يكن إقناع الإسرائيليين بقبول الصفقة بالمهمة السهلة، وتطلب إنجاز المهمة إرسال بعثتين منفصلتين. كانت الأولى والتى اضطلع بها فى أواسط فبراير ١٩٦٥ روبرت كومر من مجلس الأمن القومى ومتخصص الشرق الأوسط بالبيت الأبيض، للإعلام فقط، كانت فرصة لوضع الأسس التمهيدية التى تتيح للأمريكيين والإسرائيليين تحسس مواقف بعضهما. استغرقت البعثة أربعة أيام وكشفت عن أن أية بعثة للمتابعة ستواجه بدرجة غير متخيلة من التعقيدات. كان الرجلان اللذان عينهما الرئيس چونسون لإتمام الصفقة فى نهاية فبراير ومطلع شهر مارس هما دبليو. أفرل هاريمان حاكم نيويورك السابق، والسياسى المنتمى للحزب الديموقراطى، وخبير الشئون السياسية الخارجية، ومعه كومر. كان هاريمان وقتئذ وكيل وزارة الخارجية للشئون السياسية، وسفيرا بدون سفارة، وكان خيارا منطقيا لتلك المهمة حيث كان من رجال الدولة الذين يحظون بوافر الاحترام، وقام بعدة مهام ديبلوماسية منذ الحرب العالمية الثانية، وكان بوصفه حاكما سابقا لنيويورك، يملك رأس مال سياسياً هائلاً فى أوساط اليهود الأمريكيين. أما عيبه الوحيد فتمثل بأن مكانته المرموقة جعلت سفره إلى أى مكان بدون دعاية كبيرة أمرا بالغ الصعوبة.

أما كومر، فكان خيارا يبعث على الحيرة ويحمل معه عددا من المشاكل. كان كومر خبيرا في المجال، لكنه، ونظرا لأنه كان يعمل على عدد من القضايا الأخرى التي كانت تمتد خارج نطاق الشرق الأوسط فكان يعتبر موجودا على حافة الشبكة. إلا أنه كان يمثل عددا من التناقضات الأمر الذي يجعل منه مؤشرا جيدا على تعقيد الآراء التي كانت موجودة داخل نطاق الشبكة الأوسع في منتصف الستينيات. كان يسعى، مثل متخصصين كثيرين، إلى إيجاد توازن بين دعم الولايات المتحدة لإسرائيل وبين حماية مصالح أمريكا الأخرى بالمنطقة، الأمر الذي كان يعني أنه كثيرا ما كان يُنظر إليه على أنه «موالٍ للعرب». فيما بعد ذكر أن الرئيس كيندي كان يجد «متعة كبيرة في إجراء المقارنات بين ماير فلدمان يهودي البيت الأبيض [مستشار البيت الأبيض وحلقه الصلة بينه وبين إسرائيل والجالية اليهودية الأمريكية] وبين كومر، «عربي البيت الأبيض». أيضا، عبّر الرئيس جونسون عن نفس المشاعر بأسلوبه النمطي الذي يفتقد اللباقة حيث قال «كومر، إنك عاشق ملعون لناصر». بل إن بعض زملائه من المتخصصين الحكوميين أتوا بتعليقات مماثلة، إذ علّق جون جرنجان لوكيل وزارة الخارجية جورج بوك بالقول إن «كومر يقسو على اليهود كأي شخص آخر». كان ذلك تعليقا لم يجاوز الصواب. كان كومر يجد الإسرائيليين مصدر إزعاج ومن الصعب التعامل معهم، وكان يضايقه أن يعاملوه كما لو أن الأمريكيين، حسب قوله «مجموعة من الأميين الملاعين»، وكان يجد نزوعهم هذا مصدر إزعاج بخاصة حينما كانت القضية موضع النقاش – التقديرات الاستخبارية حول التوازن العسكري بالشرق الأوسط – من صميم خبرته. من ثم، لم يكن يتردد في معارضة الإسرائيليين، أو معارضة فلدمان، رجلهم بالبيت الأبيض، حول طلباتهم للأسلحة في وقت كان يعتقد فيه أن التحليل المُنصف يوضح أن الدول العربية لم تكن تمثل تهديدا لوجود إسرائيل بدرجة يمكن تصديقها. كان يبغض بخاصة «حملات البروباجندا» الإسرائيلية، واعتاد أن يشكو

من تصريحاتهم العلنية وتسريباتهم إلى الصحافة التى كان ينجم عنها دائما مزيد من الضغط الداخلى على البيت الأبيض لزيادة المساعدات لإسرائيل.

وعلى الرغم من تلك المواقف إلا أن كومر تقبل طوعا العلاقات الأمريكية/ الإسرائيلية المتطورة وفعل أقصى ما بوسعه لحمايتها حتى فى الأوقات التى كان يبدو فيها بالغ التعاطف مع العرب، وبهذا، فقد كان يمثل وجهة النظر الأساسية لغالبية أعضاء الشبكة فى منتصف الستينيات. وعلى الرغم من أن كومر كان من المحركين الأساسيين خلف سياسة استخدام المساعدات للحفاظ على الروابط مع ناصر فى نهاية الخمسينيات ومطلع الستينيات، إلا أن ذلك لم يكن بسبب أنه يكنّ مشاعر قوية تجاه ناصر أو غيره من العرب. الأحرى أنه كان يعتقد أن الولايات المتحدة كانت بحاجة لحماية مصالحها – ومن بينها إسرائيل – فى الشرق الأوسط، ومن ثم كان عليها التوصل إلى أسلوب للتعايش، حتى لو كان ذا طبيعة محدودة، مع الرجل الذى رأى أنه «السيد الكبير Mr Big» فى العالم العربى. وحينما غدا من الواضح فى عام ١٩٦١ أن التعامل مع ناصر لم ينجز سوى نتائج محدودة، ابتعد كومر من تلك السياسة التى كان قد أعلن منذ البداية أنها ستكون صعبة وغير يقينية، وانسحب منها على الرغم من أنه كان مازال ثمة عامان على نهاية اتفاقية مبيعات القمح لمصر التى كانت قائمة آنذاك. ومثلما كان كومر قد دعم تقديم المعونة لمصر، فقد ساعد على إتمام صفقة صواريخ هوك مع إسرائيل فى عام ١٩٦٢ أيضا، ولعب دورا حاسما فى ترتيبات التوصل إلى صفقة سرية فى عام ١٩٦٤، وافقت ألمانيا بمقتضاها على نقل أسلحة كانت تملكها إلى إسرائيل مع موافقة أمريكا على تعويضها عن مخزونها من تلك الأسلحة. لكن ألمانيا تراجعت عن تلك الصفقة حينما تم نشر تفاصيلها. يصبح نهج كومر البرجماتى فى مقاربته للنزاع العربى/ الإسرائيلى/ الفلسطينى لافتا بأكثر حين نأخذ فى الاعتبار أنه كان يهوديا، وتلك حقيقة حرص على إخفائها بعناية كبيرة بدرجة أن حتى الرئيس

جونسون لم يعرفها، إذ إن جونسون أثناء لقاءاته بجورج بول لبحث أمر من يرسله مع هاريمان رأى أن مشكلة كومر هى «أنه ليس يهوديا»، عندئذ أجابه بول بأن كومر كان، فى واقع الأمر، يهوديا وأنه كان «قد وجد نفسه غير مؤهل ليكون سفيرا لدى أية دولة عربية» على هذا الأساس.

تعهد المتخصصون الحكوميون فى شئون الشرق الأوسط بدعمهم المحسوب للمبيعات الجديدة للأسلحة فيما توجه كومر وهاريمان إلى إسرائيل. فى يناير ١٩٦٥، التقى روجر دايفيز وفيليبس تالبوت بوصفه مدير مكتب شئون الشرق الأوسط ومساعد وزير الخارجية لشئون الشرق الأدنى وجنوب آسيا، التقيا على التوالى، بدين راسك وزير الخارجية، وجورج بول وكيل وزارة الخارجية. عبر كل من دايفيز وتالبوت عن تحفظاتهما على أساس أن بيع الأسلحة للأردن سيكون انتهاكا واضحا لسياسة الولايات المتحدة التقليدية وسيفتح الباب أمام مزيد من الطلبات العربية والإسرائيلية. بيد أنه وفى شهر فبراير، خرج تالبوت من المؤتمر السنوى لرؤساء بعثات الشرق الأدنى الديبلوماسية بمنظور على قدر كبير من الاختلاف حيث قال إن «الآراء التى عبر عنها السفراء عبرت عن مخاوف واقعية من أن حماية مصالح الولايات المتحدة بالشرق الأدنى وتعزيزها عدت أكثر صعوبة فيما يتحرك الصراع العربى/ الإسرائيلى باتجاه ما يعتقد بعضهم أن بإمكانه أن يكون مرحلة ذروة مبكرة». وأضاف قائلاً، إنه، وعلى الرغم من ذلك، فقد وافق جميع السفراء أنه، وفى هذا السياق، فإن مصالح الولايات المتحدة «سيساعدها على أفضل وجه المضى فى إتمام صفقة بيع الأسلحة إلى الأردن» على الرغم من إدراكهم أن هذا سيقتضى أيضا بيع مزيد من الأسلحة لإسرائيل، وأن فعل ذلك، حسب اعتقاد السفراء على الأقل، سيمنع فقدان جل الشرق الأوسط لحساب الاتحاد السوفييتى.

عكس دعم الخبراء الحكوميين فى شئون الشرق الأوسط لمبيعات الأسلحة للأردن وإسرائيل، إدراكا أوسع بأن سياسة إدارة الصراع التى كانوا اقترحوها

فى الخمسينيات لم تنجح، إذ إنه كان قد أصبح من المتيسر الحصول على الأسلحة من مصادر عدة. من ثم، بدت سياسة تحاشى مبيعات الأسلحة وأنها تعمل فقط على تقليص النفوذ الأمريكى فى الشرق الأوسط، بل إن اثنين من السفراء اقترحا أن تُفتح مبيعات الأسلحة أمام أى طرف شرق أوسطى يرغب فى الشراء حتى إن كانت النتيجة المحتملة هى اندلاع حرب على الفور. ذهب أرمين ماير سفير الولايات المتحدة فى لبنان والمتخصص فى شئون الشرق الأوسط، إلى أنه.. «من المحتمل لفصد الدماء المبكر ألا يكون بديلا على قدر كبير من السوء.. حيث إن بإمكانه الحيلولة دون حدوث صدام أشد خطورة فيما بعد، بل إن بإمكانه فى واقع الأمر إجبار العرب وإسرائيل على حل الصراع»، ووفقا لهذا المفهوم، فإن سباق التسلح قد يكون مُحمّلا بالمشاكل. لكنه قد يكون مفيدا لو أمكنه نقل الصراع إلى مرحلة جديدة فيما يتيح للولايات المتحدة الحفاظ على نفوذها بالمنطقة والتفوق على الاتحاد السوفييتى فى هذا السياق.

وفى النهاية، تمكن كومر وهاريمان من تقديم حوافز كافية إلى الإسرائيليين تضمنت مبيعات مباشرة للأسلحة الأمريكية، فى سبيل إقناعهم بعدم معارضة بيع الأسلحة إلى الأردن. بيد أن هذا التأثير تم على حساب سباق متصاعد للتسلح فى الشرق الأوسط لم يكن بإمكانه سوى الإسهام فى توترات مستقبلية بالمنطقة والإسراع بحدوث مزيد من الصراعات. علاوة على ذلك، فإن النهج الذى اتبعه كل من أعضاء الشبكة وصناع السياسة فى مسألة مبيعات الأسلحة المباشرة، كان انعكاسا لرؤيتهم الجديدة للصراع العربى/ الإسرائيلى/ الفلسطينى بصفته من أكثر ميادين قتال الحرب الباردة أهمية والمحتمل لها أن تكون أكثرها سخونة.

ومثلما كان الحال فى سباق التسلح المتصاعد، فقد أجبر ظهور حركات مقاومة بين اللاجئين الفلسطينيين أعضاء الشبكة على إعادة تخيل الصراع العربى/ الإسرائيلى / الفلسطينى، إذ إنه، وفيما كانت خطة جونسون لإعادة توطين

اللاجئين ترمز إلى النظرة التقليدية إلى هذه القضية طوال مطلع الستينيات، فبحلول عام ١٩٦٣ كان ثمة متخصص واحد على الأقل يدعو لوجود نظرة جديدة إلى المشكلة. كان دون پريتز قد أمضى ما يربو على عقد من الزمان وهو يدرس مشكلة اللاجئين بصفته مستشارا للأمم المتحدة وحكومة الولايات المتحدة، ومنظمات أخرى، وكان أبرز خبراء العالم فى تلك القضية وقتئذ. فى مقال له نشر بدورية فورين أفيرز فى إبريل عام ١٩٦٣، تبنى پريتز موقفا مختلفا تماما من القضية، موقفا ثبت فيما بعد أنه تنبوئى. مما لا ريب فيه أنه وافق على بعض التفسيرات المهيمنة للصراع العربى الإسرائيلى والموقف من اللاجئين فى ذلك المقال، حيث إنه اعتقد أن اللاجئين كانوا يمثلون إحدى القوى الأكثر زعزعة للشرق الأوسط وأن الخروج الفلسطينى كان حادثا صادما مؤلما بشعا لكل من خبروه، كما أنه وافق على أن اللاجئين كانوا يواجهون مشاكل اقتصادية خطيرة كانت تقتضى وجود مشروعات وموارد كبيرة على المدى القصير والمدى الطويل من أجل التغلب عليها. وأخيرا، فقد اتفق مع آراء زملائه من أعضاء الشبكة على أنه ليس ثمة حل منظور للصراع العربى/ الإسرائيلى/ الفلسطينى، ومن ثم فهو يتطلب إدارة حريصة بيد أن اتفاق پريتز مع نظرائه انتهى عند هذا الحد.

كانت نقطة القطيعة الجوهرية مع نظرائه هى أن پريتز اعتقد أن الطبيعة الأساسية لـ «مشكلة» اللاجئين قد تغيرت. كان تركيز غالبية أعضاء الشبكة، وصناع السياسة، بل وحتى العرب والإسرائيليين ينحصر على قضية عودة الفلسطينيين إلى «إسرائيل» أو إعادة توطينهم فى دول عربية أخرى مع تعويض إسرائيل لهم عما ما فقدوه من أراض وممتلكات. بيد أن پريتز كان على معرفة وثيقة بالمشكلة أكثر من أى شخص آخر، وركز على الحاجة إلى حل يمنح الفلسطينيين هويتهم السياسية الخاصة بهم، من ثم فقد زعم مؤكدا أن وضع المشكلة فى إطار العودة مقابل إعادة التوطين والتعويض «يقوم على أساس

افتراضات لم تعد قائمة» إذ إن تلك الفرضيات قد تجاهلت حقيقة أن «حوالى ٤٠٪ ممن يُصنفون على أنهم لاجئون [في مطلع الستينيات] لم يسبق لهم وأن تواجدوا في وطنهم الأم»، فقد أنجب الـ ٧٥٠٠٠٠ لاجئ الأصليين ما يربو على ٤٠٠٠٠٠ لاجئ آخر في غضون إقامتهم لما يربو على ١٥ عاما بالمخيمات، وأن هذا الجيل الجديد من الفلسطينيين لا يعرفون شيئا عن وطنهم الأصلي سوى من خلال القصص التي يرويها لهم والداهم، وما يتعلمونه من كتب التاريخ ومن تحديد هويتهم بوضوح على أنهم أغراب في الدول العربية التي يتواجدون بها، وتعريف هويتهم كلاجئين وفقا للأمم المتحدة. وفيما أن هؤلاء الفلسطينيين كانوا يبغضون إسرائيل، فلم يكن الحل بالنسبة لهم هو العودة أو إعادة التوطين، الأحرى أن يتمثل في وجود كيان سياسي بإمكانهم أن يدعوه «فلسطين»، يتناغم مع تلك الهوية التي يشعرون بها بوضوح ويتخيلونها في أذهانهم. وحينما نفهمها بهذا المعنى، فإن الصراع العربي/ الإسرائيلي/ الفلسطيني، وبخاصة شق اللاجئين منه، يبدو أكثر تعقيداً مما اعتقده غالبية المعلقين. كان حل الصراع العربي/ الإسرائيلي/ الفلسطيني يقتضي، علاوة على الموارد الاقتصادية الكبيرة، أرضا خاصة بالفلسطينيين تُكَسِل هويتهم السياسية في دولتهم القومية.

لم يكن حتى نهاية عام ١٩٦٥ أن أدت الأحداث في الشرق الأوسط بأعضاء الشبكة الآخرين بالاعتراف بالفلسطينيين كيانا سياسياً مستقلا، والاتساق مع أفكار بريتز. بدون ريب، منح القرار الرسمي الصادر عن الجامعة العربية عام ١٩٦٤ بتشكيل منظمة التحرير الفلسطينية أعضاء الشبكة سببا لأن يبدوا في النظر إلى اللاجئين بمزيد من الجدية. ذكرت السي آي آية في ديسمبر ١٩٦٥ أن تشكيل منظمة التحرير كان يمثل «إحباطات أكثر من مليون لاجئ نزحوا من إسرائيل». بيد أن الأهم من ذلك كان هو تشكيل منظمة فتح المستقلة التي كانت تتلقى التمويل من أثرياء الفلسطينيين بالخليج والتي كانت على استعداد لاستخدام

العنف و«الإرهاب» لتنفيذ أجندتها، وبهذا قدمت فتح للفلسطينيين تنظيما لا يخشى توجيه الضربات إلى إسرائيل وكانت تقوم بعمليات من قواعدها بالأردن الذى كان عليه مواجهة أعمال إسرائيل الثأرية وتحملها. وعلى الرغم من أن المتخصصين اعترفوا بأن الفلسطينيين كانوا قد غدوا لاعبين مستقلين فى الصراع العربى/ الإسرائيلى/ الفلسطينى، فإن غالبية أعضاء الشبكة اعتبروا اللاجئين ومنظمتهم لا وجود لهم، أى أنهم لا يشكلون كيانا سياسيا. وفقا لويليام دايل، الذى كان يرسل تقاريره من السفارة الأمريكية بإسرائيل، فقد كان أعضاء فتح «متعصبين» لا هدف لهم سوى زعزعة الوضع. وبالمثل، حينما حاول البعض مضاهاة تنظيمات اللاجئين مثل منظمة التحرير وجناحها جيش التحرير الفلسطينى مع غيرها من مجموعات حرب العصابات فى أماكن مثل ڤيتنام، أُنكر عليهم ذلك وقِيل إنها «تنظيمات ورقية تسعى إلى إيجاد مكانة لها».

تغير تغاضى المتخصصين عن الفلسطينيين كقوة سياسية قابلة للحياة جذريا بعد حرب عام ١٩٦٧ حيث ظهروا كشريك ثالث – إلى جانب إسرائيل والدول العربية – حاسم فى الصراع. جعلت الإفادة من النظرة الارتجاعية من السهل على أعضاء الشبكة أن يحددوا أنشطة اللاجئين، وبخاصة فتح، سببا مركزيا فى تلك الحرب ذاتها. علاوة على ذلك، ذهبت الآراء الجديدة للشبكة إلى أن فشل الدول العربية التام فى التعاطى مع مشاكل اللاجئين، بل وإيجاد مزيد من اللاجئين وسكان فلسطينيين خاضعين للاحتلال الإسرائيلى أثناء حرب ١٩٦٧ وبعدها، أدى إلى إحباط الفلسطينيين التام وتركهم مستعدين، حَرفيا، للقتال بأنفسهم ودفاعا عن أنفهسم. بل إن دون پريتز ذكر فى مقاله بدورية فورين أفيرز عام ١٩٧٠ أنه، ومنذ الحرب، فقد خلق الفلسطينيون «هوية جديدة لأنفسهم»، وذهب إلى أن «الفلسطينى الآن يُعرَّف على أنه مقاتل فدائى وليس شخصا مقتلعا مظلوما مضطهدا». وإضافة إلى جزمه المبكر بأنه يجب وضع قضية اللاجئين فى إطارها السياسى وعدم

معالجتها من الناحية الاقتصادية فقط، اقترح بريتز وآخرون من أعضاء الشبكة أن أى حل للصراع يجب أن يضم الفلسطينيين كمشاركين مباشرين فى النقاش، لا بصفتهم مجرد موضوع المباحثات. بل إن حقيقة أن مئات الآلاف الفلسطينيين أصبحوا الآن يخضعون للحكم الإسرائيلى المباشر، تجعل إشراكهم ضروريا بأكثر من ذى قبل بالنسبة للإسرائيليين بمثل ما هو ضرورى للفلسطينيين.

علاوة على جزم بريتز السابق بوجود دور فلسطينى جديد فى الصراع، أدت حرب ١٩٦٧ بأعضاء اللجنة إلى النظر إلى الصراع العربى/ الإسرائيلى/ الفلسطينى بصفته صراعا يصعب حله بتزايد، وأن على أى حل ليس فقط أن يشمل الفلسطينيين والسوفييت، بل إنه يقتضى أيضا إجبار العرب والإسرائيليين على التحرك قدما. كانت حرب ١٩٦٧ مهينة للعرب بأكثر مما كانت حرب ١٩٤٨ – ١٩٤٩، حتى لو أن العرب، كما اعتقد واحد على الأقل من أعضاء الشبكة، لن يعترفوا بذلك أبدا. زادت هواجس بعض أعضاء الشبكة من أن انتصار الإسرائيليين القاطع تركهم فى حالة رضا عن الذات، وأقل استعدادا عما كانوه قبل الحرب لأخذ جيرانهم العرب على محمل الجد. وصف چون كامپل، فى تقييم له فى أكتوبر عام ١٩٧٠ للصراع ومحاولات التفاوض على تسوية، وصف نظرة الإسرائيليين بأنها تتلخص فى التالى: «إذا كان العرب غير مستعدين للتفاوض على السلام، فليعانوا إذن مغبات غياب السلام». وفقا لكامپل، كانت تلك النظرة تدعمها ثقة الإسرائيليين بأن العرب، وفقا لتعبيرهم لن يستطعوا «أبدا» عكس ميزان القوة العسكرية فى الصراع [فى صالحهم].

جعلت الصورة التى تحابى التواجد اليهودى فى فلسطين بصفتهم حلفاء للولايات المتحدة جديرين بالاحترام والتقدير فى منطقة مضطربة – ظهرت أولا فى الثلاثينيات ثم تم دعمها من خلال مفاهيم وأفكار ثقافية قوية بين عامى ١٩٤٨ و١٩٦٠– جعلت تلك الصورة، والتى ولدتها الحرب فى مخيلة الجماهير الأمريكية

وصناع السياسة من الصعوبة الشديدة على أعضاء الشبكة اقتراح حلول ممكنة للأزمة فى يونيو ١٩٦٩. أشار المشاركون فى مجموعة لدراسة «سياسة الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط» منبثقة عن مجلس العلاقات الخارجية إلى أن اليهود الأمريكيين لم يعودوا وحدهم من يمارسون الضغوط على صناع السياسة؛ وذكر أحد المشاركين أنه بعد الحرب «فليس اليهود الأمريكيون وحدهم بل الشعب الأمريكى قاطبة هم من يجب إقناعهم بأمن إسرائيل» فى أى قرار محتمل. وعلى الرغم من أن المشاعر الشعبية تجاه إسرائيل قد تكون قد أصابها بعض البرود بحلول عام ١٩٧٠ نتيجة «لموقفها غير المتعاون مع الأمم المتحدة، بل والمزدرى لها وعدم استعدادها للتعاون مع القوى الخارجية الساعية لإيجاد أساليب باتجاه تسوية سياسية» حسب اعتقاد كامپل، بيد أن المشاعر الشعبية الإيجابية المحابية لإسرائيل ظلت، دونما ريب، عاملا فاعلا فى أية محاولة لحل الأزمة.

وفى مواجهة تلك الأوضاع، تشعبت جهود الشبكة لتخيل حل للصراع العربى/ الإسرائيلى/ الفلسطينى إلى مسارين منفصلين. اعترف الأول، والذى كان چون كامپل أقوى المعبرين عنه، بعدم احتمال التوصل إلى تسوية شاملة لكنه حث صناع السياسة على مواصلة الجهود فى ذلك الاتجاه فيما يحاولون، فى الوقت ذاته، التفاوض على حلول لأوجه متفرقة من الصراع. بيد أن ذلك الاحتمال غدا أكثر صعوبة بكثير حيث إن القضايا توسعت وتجاوزت مشكلة اللاجئين لتشمل وضع القدس، والمناطق المحتلة، وحدود إسرائيل الدائمة. أما برنارد لويس، فقد تبنى بديلا مختلفا تماما يقوم على فرضية الاعتقاد بأن «الصراع العربى الإسرائيلى، وبالرغم من أهميته والاهتمام الذى يلقاه، ليس هو القضية الوحيدة بالمنطقة، كما أنه ليس الأكثر حسما فى العلاقات الواقعية بين القوى العظمى». وفقا للويس فإن «الأزمة العربية الإسرائيلية ليست متفجرة بقدر ما هى مشتعلة. ليست قنبلة يجب تفكيكها، بل حُمَّى يجب عزلها وتبريدها. وبهذا الهدف يمكن للقوى العظمى أن

يكون لها بغض الإسهام بإسعافها بالكمادات بدلا من المثيرات». رأى أن الحل هو نزع تركيز السياسة الأمريكية عن الشرق الأوسط ككل ، وبخاصة عن الصراع العربى الإسرائيلى وإبطاله، إذ إنه طالما اكتفت القوى العظمى بمراقبة الوضع وعدم التدخل سوى لمنع حرب أخرى، فإن ذوى التفكير الهادئ المعتدل هم من سيهيمنون. وكما كشفت المقترحات، فإن النقطة الوحيدة الحقيقية التى توافق عليها كامپل ولويس، بل وأعضاء الشبكة بعامة، هى أنه من غير المحتمل التوصل إلى حل شامل فى المستقبل القريب.

الخلاصة:

قبل الحرب العالمية الثانية، لم يوضح الأعضاء الأوائل للشبكة غير الرسمية البازغة اهتماماً بالصراع المتنامى فى فلسطين سوى إلى فترات متقطعة. وبدلا منهم، استندت أعداد متنوعة من الموالين للصهاينة بعامة إلى مدركات لا تُمحى عن الشرق الأوسط بوصفه أرضا مقدسة يهودية/ مسيحية، وعلى رسالة مقدسة ودنيوية أوسع لتغيير وجه المنطقة، استندوا إليها لإقناع صناع السياسة وغيرهم من الأمريكيين بتخيل فلسطين يهودية. بيد أنه، وبحلول أواسط الأربعينيات، عارض كثيرون من قدامى المبشرين والمستشرقين داخل الحكومة وخارجها، وبدعم من اليهود المعادين للصهيونية، عارضوا التواجد اليهودى فى فلسطين من منطلق التهديدات التى كان مثل هذا التواجد يمثلها لمصالح الولايات المتحدة، ومصالح البعثات التبشيرية والأعمال الخيرية بالمنطقة. فيما بين عامى ١٩٤٥ و١٩٤٨ تحدت القوى الصهيونية أعضاء الشبكة الأوائل وهزمتهم فيما أصبح معركة شرسة على فلسطين.

وفيما ترسخ الصراع العربى/ الإسرائيلى / الفلسطينى فى أعقاب ١٩٤٨، بزغ جيل جديد وحاول إعادة التوكيد على مرجعية المتخصصين من خلال الدعوة إلى تقارب عربى/ إسرائيلى وحل اقتصادى لأزمة اللاجئين. وإلى جانب ذلك، حاولوا

التكيف مع المناخ السياسى الداخلى الجديد حيث كان بإمكان أصوات من خارج الشبكة ممارسة الضغوط على المتخصصين لحماية مصالح إسرائيل. وفى إطار هذا السياق، ظل أعضاء الشبكة يتملكهم القلق من طبيعة الصراع غير القابل للحل، لكنهم تمكنوا من التعبير عن تفسيرٍ عكّس تقبلهم للوضع وأشار إلى أنه بالإمكان إدارة الصراع بنجاح.

بيد أنه، وبمنتصف الستينيات بدأ التوازن الهش الذى كان أعضاء الشبكة قد أملوا فى أنه بالإمكان الحفاظ عليه بين العرب والإسرائيليين - وبين أنفسهم والأصوات المؤيدة لإسرائيل خارج الشبكة - بدأ فى الانهيار فيما أصبح الصراع أكثر تعقيدا. عمل سباق التسلح المتصاعد ومعه زيادة النشاط السياسى للاجئين الفلسطينيين على إجبار الشبكة على إعادة تخيل للصراع العربى/ الإسرائيلى الفلسطينى. وفى أعقاب حرب ١٩٦٧، بذل أعضاء الشبكة جهدا شاقا لتطوير تفسير جديد، ومجموعة من التوصيات فى محاولة للتوصل إلى أمل حقيقى لحل الصراع. وفى واقع الأمر، فقد مثلت حرب ١٩٦٧ هزيمة ثانية لكثير من المتخصصين، وكما سنرى فى الخاتمة، لم تتعاف الشبكة من هذه الهزيمة وبدأت تتصدع وتنقسم أجزاءً تحت الضغوط التى أوجدتها الحرب. وإجمالا، فإن عدم قدرة الشبكة على التوصل إلى حل للصراع العربى/ الإسرائيلى/ الفلسطينى أو تقبله أوضحت حدود نفوذها وتأثيرها وقدراتها حينما واجهتها قضية كانت موضع اهتمام بالغ لقطاعات واسعة وقوية سياسياً من جمهور الولايات المتحدة.